الفصل الثانى

أشهر التحديات

التي واجهت البشير

obeikan.com

obeikan.com

البشير في مواجهة التحديات

□ □ □

واجهت القائد الرئيس عمر حسن البشير العديد من العقبات والتحديات نوجزها فيما يلي:

أمريكا البشير وجها .. لوجه

كانت المواجهة بين أمريكا واللوبي الصهيوني من جانب والبشير المناضل من جالب آخر وجاء قرار الحكمة الجنائية الدولة ضد البشير ليؤكد أبعاد المؤامرة التي يتعرض لها السودان وقائده عمر حسن البشير وهناك عدة أسئلة لابد من طرحها والإجابة عليها ...

لماذا جاء ...

قرار لمحكمة الجنائية الدولية ضد البشير ؟

جاء القرار لخدمة السياسة الأمريكية ونصائح الإمبريالية العالمية .. إنها الحقيقة .

لقد سارت هندسة السياسة الأمريكية خلال العشرين سنة الأخيرة أو بالأحرى خلال وجود حكومات ثورة الإنقاذ في حكم السودان على أساس تكسير النظام السياسي لها ، ومنعه من الوقوف على قدميه ، ففي عام ١٩٨٩ بدأ التعامل مع السودان طبقا للمادة ٥١٣ في الكونجرس الأمريكي، والتي مؤداها عدم التعامل مع السودان إلا في مسائل الإغاثة ، حيث اعتبر السودان دولة إرهابية في برامج السياسة الأمريكية بدءا من

عام ١٩٩٣ ، ولذلك قلصت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٥ من عناصر السلك الدبلوماسي أمريكا في السودان ، وعناصر السلك الدبلوماسي السوداني داخل أراضيها ، وطلبت من الدول الغربية والمتحالفة معها أن تفعل نفس الشيء ، وفي عام ١٩٩٧ فرضت الولايات المتحدة حظرا اقتصاديا على السودان ، ومنعت أي نشاط لشركاتها داخل حذوها حتى أن كندا التي كانت لها شركات تعمل في مجال البترول باعت هذه الشركات ، وسحبت مستحقاتها ، وخرجت من السودان ، وفي عام ١٩٩٨ قامت الولايات المتحدة بقذف مصنع الشفاء السوداني للأدوية بالصورايخ الموجهة بحجة أنه ينتج مواد كيماوية وهو ما نفته مراكز اتخاذ

القرار الأمريكي بعد ذلك ، وصدر حتى الوقت الحالي ـ عام ٢٠٠٨ ـ ٢١ قرارا من مجلس الأمن ضد السودان كانت ١٠ قرارات منها تحت البند السابع ـ الخاص بفرض العقوبات ـ من القوانين المنظمة لهذا المجلس ، ومنعت الولايات المتحدة منعا قاطعا منح أية مساعدات أو قروض من البنك الدولي للسودان ، ولعل هذا يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن السودان

هدف محدد لدى السياسة الأمريكية ، يذكرنا بالوقت الذي كان فيه العراق ـ قبل الغزو الأمريكي له ـ هدف محدد لها ، يجب اختراقه وضربه والسيطرة عليه واستغلاله .

ولذلك تدل كل الشواهد أن القرار الذي أصدره موريس أوكامبو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس السوداني عمر البشير في يونيو ٢٠٠٨ ، واعتباره خارجًا على القانون يلزم توقيفه والقبض عليه لمحاكمته ، ليس قرارًا اقتضته نظم المحكمة وقوانينها ، وإنما هو في الواقع قرار سياسي يرجع إلى أن مجلس الأمن ذاته ـ الذي أحال مشكلة دار فور في السودان للمحكمة الدولية ـ لم يعد خلال العقود الأخيرة مؤسسة قادرة على نشر العدل والسلام في العالم بالشكل الذي كان مأمولاً من وراء إنشائه.

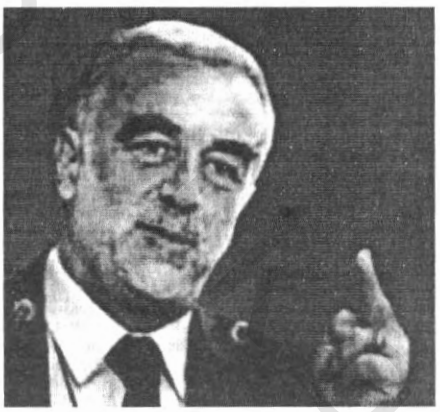

فمجلس الأمن و المؤسسة الفعالة في هيئة الأمم المتحدة ، لم يشهد حالة من الضعف وعدم القدرة على إنجاز المهام التي من أجلها أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية مثل تلك التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ ـ والذي كان وجوده عاملاً مهمًا للتوازن الدولي ـ حيث أصبحت الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة المتحكمة في سياسات العالم ، وتبدو عدم قدرة هذا المجلس على اتخاذ قرارات عادلة من مواقفه السلبية تجاه الهجمات الحربية الأمريكية في العراق وأفغانستان والصومال .. إلخ ، فبينما يقف مجلس الأمن كسيحا تجاه المذابح والتدمير الواسع النطاق ضد الشعبين العراقي والفلسطيني دون أن يمكنه اتخاذ موقف ضد الولايات

المتحدة أو إسرائيل بسبب السيطرة الأمريكية عليه ، نرى هذا المجلس يقف بكل قوة ضد حكومة السودان بسبب أزمة دار فور ، ويعتبر النظام السوداني خارجًا على القانون الدولي ، ومرتكبًا لجرائم ضد الإنسانية ومشكلات الصراع حول موارد المياه وأماكن الكلأ والعشب بين الرعاة والمزارعين في دارفور مشكلات تاريخية ضاربة في القدم كان يتم حلها عن طريق الأجاويد والمشايخ ، أما التأجيج المعاصر لها فقد جاء بسبب زيادة مساحات الأرض المتصحرة في شمال ووسط دار فور لارتفاع درجات الحرارة في الكرة الأرضية كلها في العقود الثلاثة الأخيرة ، وزيادة تكالب السكان على موارد المياه المحدودة ، وكثرة الصدامات والقتل بين القبائل مما أوجد فرصة لقدوم بعثات الإغاثة المعنوية ـ ومعظمها غربية ـ ولمجئ أجهزة الإعلام العالمية كي تضخم المشكلات وترددها في كل مكان ، لكي تمهد لتدخل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة تحت بند المحافظة على حقوق الإنسان ، ومنع التطهير العرقي ، ولذلك دعمت هذه الدول حركات التمرد ماديا ومعنويا ضد الحكومة السودانية.

وبدأ تسارع أزمة دار فور خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ أي في نفس الفترة التي كانت مشكلة الحرب الأهلية مع الجنوب في سبيلها للحل ، بفعل عوامل داخلية وخارجية ـ وكأنه مكتوب على السودان ألا يخرج من مشاكله نهائيا ـ ففي عام ٢٠٠٤ أدلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان بتصريحات اتهم فيها الحكومة السودانية والميليشيات الموالية لها بارتكاب أعمال إبادة جماعية وتطهير عرقي في دارفور ، وقد أحدث هذا التصريح انزعاجًا كبيرًا لدى الحكومة والشعب السودانيين ، وفي الأوساط الإقليمية والدولية .

وتحركت وزارة الخارجية السودانية لتوضيح الموقف ، وقامت بزيارات لإقليم دار فور اصطحبت معها فيها ممثلين عن السفارتين الأمريكية والفرنسية بالخرطوم ، وممثلين عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ، ومندوبين عن وكالات الأنباء والصليب الأحمر ، ورأي الجميع معسكرات النازحين والقرى المدمرة ، وفتحوا حوارات مع المتأثرين بالأحداث ، واتضح أن هناك تجاوزات كبيرة ، ولكن لا توجد عمليات إبادة جماعية أو تطهير عرقي كما ادعى البعض .

وقام كوفي أنان بزيارة لدارفور في ٢٩ يونيه من نفس عام ٢٠٠٤ وتقابل مع مسؤولي الحكومة السودانية ـ كما سبق أن أشرنا ـ حيث صدر بيان مشترك بين الحكومة والسكرتير العام تعهدت الحكومة بموجبه بتسهيل العمل الإنساني ، ومحاكمة المنتهكين لحقوق الإنسان ، ومنع وجود ميليشيات في معسكرات النازحين ، والسعي لتحقيق تسوية سلمية هناك .

ولوح كوفي أنان ـ خلال اجتماع مجلس الأمن الاستثنائي في نيروبي لحل مشكلة الجنوب عام ٢٠٠٤ ـ بفرض عقوبات على السودان من جديد إذا لم يتم حل مشكلة دار فور ، كحظر سفر المتهمين وتجميد أموالهم ومنع

حكومة الخرطوم من إرسال طائرات عسكرية إلى دار فور ، وكأن مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة ينفذ ما تراه أمريكا وحلفاؤها ، بأن يظل السودان دائما في دائرة الإدانة ، وفي حالة من الارتباك والفوضى حتى لا يتمكن من السيطرة على قراره السياسي .

وما كاد السودان يعقد اتفاق نيفاشا لحل مشكلة الجنوب في يناير عام ٢٠٠٥ حتى توالت القرارات الدولية ضده من مجلس الأمن ، كان أخطرها

القرار رقم ١٥٩٣ في ٢٩ مارس ٢٠٠٥ الذي أقر بمحاكمة مرتكبي الجرائم من السودانيين أمام المحكمة الجنائية الدولية ، بعلة ارتكابهم لأعمال إبادة وجرائم حرب ضد الإنسانية ، وقد أوجد هذا القرار قدرا هائلاً من

الحيرة والارتباك لدى صانعي القرار في السودان ، وفي مواقف جميع أطراف أزمة دار فور ، وأصبح لا أحد يعرف على وجه التحديد أي مسار ستسلكه الأحداث بعد صدور هذا القرار .

وقد امتنعت الصين ـ ضمن عدد من الدول ـ عن التصويت على هذا القرار ، وكانت تفضل أن يحاكم المتهمون بانتهاك القانون الدولي في دار فور أمام محاكم سودانية ، وترى بألا تحال قضية دار فور إلى المحكمة الدولية دون موافقة الحكومة السودانية .

وهذه هي المرة الأولى التي يحال فيها ملف قضية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية منذ تأسيسها ١٩٩٨ ـ وكأنها قد أسست خصيصا لبلدان العالم الثالث وفي مقدمتها السودان ـ ومن المدهش أن هذا الملف قد اعتمد في الأساس على تقرير بعثة تقصى الحقائق المرسل للمحكمة من مجلس الأمن ، ذلك التقرير الذي أكد على وجود تجاوزات في أحداث دارفور ، ولكنه لم يقر بوجود إبادة جماعية .

ويأتي القرار رقم ١٥٩٣ كحلقة في سلسلة طويلة من حلقات المحاصرة، والضغط على النظام السوداني تدبرها الأطراف الغربية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا من أجل إدانة النظام الحاكم في السودان ، وخلق الجو المناسب لتدخل هذه الأطراف لكي تحقق هدفها النهائي في تمزيق أوصال السودان وتفتيته إلى عدد من الدويلات المتصارعة، واستغلاله ونزعه من الكيان العروبي اتساقًا مع مخطط الشرق الأوسط الجديد .

وقد وصفت الحكومة السودانية القرار بأنه جائر وظالم وصرح وزير الخارجية مصطفى عثمان إسماعيل ـ وقتها ـ بأن حكومته سوف تسعى

للتوفيق ما بين رغبتها في التعاون مع مجلس الأمن وما بين الخط الأحمر الشعبي الرافض لمحاكمة سودانيين خارج البلاد ، وقد اتضح ذلك خلال اجتماعات قمة طرابلس بالجماهيرية الليبية حول دار فور في ١٧ مايو ٢٠٠٥ وفيها تم التأكيد على ضرورة حصر جهود التسوية في الإطار الأفريقي ، ومحاكمة مرتكبي الجرائم في دار فور في إطار النظم القانونية والقضائية الدولية .

ويعد صدور قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية موريس أوكامبو في يونيو ٢٠٠٨ بإدانة الرئيس عمر البشير رأس النظام الحاكم في السودان ، تصعيدا كبيرا للأزمة ، حيث طالب القرار أيضا بتوقيفه عن العمل وإحضاره للمحاكمة باعتباره ـ من وجهة نظر المحكمة الدولية ـ المسؤول عما وقع في دار فور من أحداث وجرائم حرب ، وإبادة جماعية .

والحقيقة أن الولايات المتحدة والقوة المتحالفة معها هي التي دفعت من البداية مجلس الأمن لتحويل قضية الحرب في دار فور إلى المحكمة الجنائية الدولية ، بل هي التي أعلنت على الملأ ما يتضمنه قرار المدعي العام بتوقيف الرئيس البشير قبل أن يعلن ذلك المدعي العام نفسه ، مما يؤكد على أن قرار المحكمة قد تم إعداده وتجهيزه في مطبخ السياسة الأمريكية ، وأن الولايات المتحدة على علم كامل بمجريات أمور المحكمة رغم أنها لم تصادق على قانونها الأساسي .

وفي داخل الأوساط الشعبية والرسمية السودانية وخارجها انقسم الرأي حول قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ ، وحول قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الصادر أخيرا ضد الرئيس عمر البشير إلى وجهتي نظر ، ترى وجهة النظر الأولى بأنه ليس من حق مجلس الأمن

ولا المحكمة الجنائية الدولية إخضاع ما حدث في دار فور لقوانين وقرارات المحكمة الدولية بسبب :

أ ـ عدم اكتمال شروط الدعوة لأن السودان ليس طرفا في المحكمة الجنائية الدولية ، ولم يصادق على قوانينها .

ب ـ أن الحكومة السودانية لم تعرض قضية دار فور على هذه المحكمة .

جـ ـ أن القرار محاكمة المتهمين في أحداث دار فور ليس مقبولاً من وجهة نظر جموع الشعب السوداني ، وأحزابه وطوائفه .

د ـ أن ما حدث في دار فور رغم ما وقع من تجاوزات وحرائق وتدمير وهجرة لبعض السكان ، لا يعتبر جرائم حرب ولا جرائم ضد الإنسانية .

هـ ـ أن المحكمة الجنائية الدولية محكمة تكميلية بمعنى أنها لا تعمل إلا إذا فشل القضاء المحلي في عقد المحاكمات للخارجين عن القانون والمرتكبين لجرائم حرب ، ومعروف أن القضاء السوداني من أحسن النظم القضائية في أفريقيا ، وكان قد قام الشيخ دفع الله الحاج يوسف ـ رئيس لجنة تقصى الحقائق في دار فور ـ بتقصي حقائق الأحداث في الإقليم وأصدر تقريرا بذلك ، وعقدت عدة محاكمات ، على الرغم من أن أية محاكمات لمجرمي الحروب لا تتم إلا بعد انتهائها ، حتى لا تثير الأحقاد ، ولا تقلب القبائل ضد بعضها ، فمحاكمات الحرب العالمية الثانية ، والحرب في يوغسلافيا ، وفي رواندا جاءت بعد انتهاء هذه الحروب .

و ـ عدم توفر شرط العدالة لأنه إذا كانت الولايات المتحدة والسودان لم يصدقا على الاتفاقية الخاصة بالمحكمة الدولية أي أهمية أو التفات على

اعتبار أن السودان لا يقع تحت طائلة قانون هذه المحكمة مثله مثل الولايات المتحدة التي لم توقع على القانون الأساسي للمحكمة .

أما وجهة النظر الثانية فيتفق أصحابها مع لوائح المحكمة الدولية التي تخضع جميع دول العالم لقوانينها حتى ولو لم تكن هذه الدول عضوا في المحكمة أو مصادقة على قانونها الأساسي ، وفي هذه الحالة يخضع السودان لقوانين المحكمة الجنائية الدولية ، وهذا معناه أن الأمر يقتضي البحث عن مخارج قانونية للأزمة التي يتعرض لها رئيس السودان .

ويرصد أوكامبو في تقرير ادعائه ، أن ٣٥ ألف شخص قد قتلوا بشكل مباشر في هجمات شنتها القوات المسلحة السودانية والميليشيات التابعة لها والمسماة بـ «الجنجويد» وأن ما يقرب من مليونين ونصف المليون من سكان الإقليم من عناصر أفريقية تعرضوا لحملة واسعة من الترهيب والتجويع والاغتصاب ، وأن الجيش السوداني وعصابات الجنجويد أخذت أوامرها لتنفيذ ذلك بشكل مباشرة من الرئيس السوداني ، علما بأن بعض الإحصاءات التي تتسم بالموثوقية تحصى عدد القتلى في الإقليم بما يزيد قليلا عن عشرة آلاف شخص على أكثر تقدير ، وأن النازحين من دار فور لم يتعدوا المليون ، والحكومة السودانية لم تعط أوامر بالقتل بل بالدفاع عن النفس..

وتشير العديد من التقارير إلى أن المعلومات والبيانات التي تم تسريبها إلى المدعي العام أوكامبوا لحثه على توجيه هذا الاتهام جاءت من مصدرين هما : جماعات الضغط الأمريكي التي تسيطر عليها المنظمات الصهيونية وتوجهها إسرائيل ، وعلى رأسها تحالف إنقاذ دار فور وبعض الجهات داخل الإدارة الأمريكية نفسها .

والمصدر الثاني: هو المعلومات التي جمعتها المحكمة الدولية عن طريق بعض العملاء والأشخاص الذين كلفتهم المحكمة بجمع معلومات عما حدث في دار فور مقابل مبالغ مالية ، ومن الملاحظ أن المحكمة لم تجمع أدلتها لإصدار قرار الاتهام ضد قائمة المتهمين ، وأولهم الرئيس البشير بواسطة أعضاء هذه المحكمة مباشرة من داخل دار فور ذاتها ، ولكنها اعتمدت على أدلة لم تفصح عن مصادرها مباشرة ، وتعللت في ذلك بسوء الأحوال الأمنية في الإقليم ، وهذا معيب قانونا ، فاتهامات المحكمة مرسلة، ومعتمدة على شهادات سماعية غير موثوق فيها .

ويرى أحد رؤساء بعثة تقصي الحقائق التي زارت دار فور أن التقارير الدولية التي كتبت بناء عن زيارات مباشرة لأشخاص دوليين وقت وقوع أحداث دار فور عام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ هي فقط التي يوثق بها ، ومن بينها تقرير تقصى الحقائق المحال من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية ، والذي يشير إلى وجود انتهاكات جسيمة في الإقليم إلا أنها لا ترقى إلى مستوى التطهير العرقي أو جرائم الإبادة الجماعية ، وكانت الانتهاكات قد وقعت من جانب المتمردين قبل أن تكون من جانب الحكومة والقوى الموالية لها ، فإذا كانت المحكمة الجنائية الدولية تنظر لهذه القضية من زاوية جرائم الحروب ، فلابد أن يكون موقفها عادلا ومتوازنا .

ومن الأمور التي استند إليها المدعي العام للمحكمة الدولية في توجيه الاتهام للرئيس السوداني عمر البشير بالتحديد أمران أولهما : رفض البشير تسليم أحمد هارون وزير الدولة للشؤون الإنسانية ، وعلى كوشيب أحد قادة ميليشيات الجنجويد في دار فور لمحاكمتهما بتهم ارتكاب جرائم حرب، وبذلك يعتبر البشير متواطئا مع المتهمين ومتسترًا على ما ارتكباه من جرائم ، ويرقى موقفه ـ من وجهة نظر المدعي العام ـ إلى مستوى المشارك

في الجرائم ، والأمر الثاني هو أنه باعتباره أعلى سلطة في البلاد فهو مسؤول مسؤولية تضامنية عما تم ارتكابه من جرائم لأنه لم ينكر على من ارتكبوها أفعالهم ، ولا سألهم عنها ولم يقدمهم للمحاكمة .

والواقع أن التهديد الأمريكي ـ في ضوء قرار المحكمة الجنائية ـ باتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار أمر بالقبض على الرئيس البشير ليس إلا حلقة من حلقات تدخل الإدارة الأمريكية في أخص الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ومحاولة السيطرة عليها واغتصابها ، وكأنها تمثل سلطة «الشرطي الدولي» مستغلة قوتها العسكرية دون التزام بقواعد القانون الدولي ، وأحكام المعاهدات الدولية .

ولقد وصل أمر التوغل الأمريكي في السودان إلى حد أن السيناتور الديمقراطي بيدن ـ الذي يترأس لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس ، والذي اختاره باراك أوباما كنائب له في انتخابات الرئاسة الأمريكية ٢٠٠٨ ـــ رأي أن الحل الأمثل لأزمة دار فور هو إرسال قوات أمريكية للقضاء على المليشيات الجنجويد زاعمًا أن عمليات الإبادة الجماعية لم تتوقف وأن أمريكا لا يجب أن تقف مكتوفة الأيدي ، واقتراح السيناتور الأمريكي فرض حظر طيران على منطقة دار فور وإرسال قوات أمريكية لإقرار الوضع هناك .

ماذا يريدون من البشير ؟!

□ □ □

قرار المحكمة الدولية وابعاد السياسة الامريكية :

طبيعي أن سؤالا مهما ومنطقيا يطرح نفسه علينا في هذه الدراسة ، وهو ما أبعاد وأهداف السياسة الأمريكية من وراء إصدار قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير والقبض عليه ؟ ويمكننا أن نجمل هذه الأبعاد والأهداف في :

أولا : تحقيق رغبة الإدارة الأمريكية في إيجاد طريقة لاختراق السودان لتحقيق استراتيجيتها ، وسياستها العولمية ، وتجزئة هذا البلد ، وفرض السيطرة السياسية عليه وسلخه من الكيان العربي وأفرقته ، واستغلال موارده .

ثانيا : أن قرار المحكمة الدولية يمهد لتحقيق المخططات الأمريكية التي تستهدف الاستيلاء على ثروات السودان النفطية والمعدنية الأخرى خاصة اليورانيوم ، والتواجد عند منابع النيل ــ في منطقة البحيرات العظمى ـ والعمل على التحكم في مياهه لصالح مشروع إسرائيل الكبرى التي لها يد ظاهرة أحيانا وخفية أحيانا أخرى في دعم حركات التمرد في دار فور بالمال والسلاح .

وضمن المخططات الأمريكية في المنطقية ، خطة لإنشاء خط بترول يمتد من العراق إلى الخليج العربي إلى البحر الأحمر ثم إلى دار فور عبر الأراضي السودانية حيث إلى المغرب العربي ليصب مباشرة في المحيط

الأطلنطي ، لتأمين نقل إمدادات بترول الشرق الأوسط إلى أمريكا والدول الأوروبية ، مما يعني في الجانب الآخر شن حرب اقتصادية ضد مصر عبر القضاء على أهمية قناة السويس كشريان حيوي للملاحة البحرية ناهيك عن التهديدات الأمنية التي ستصيب مصر في حال تصعيد الأوضاع العسكرية في جنوبها ، وتلك الخطة كان قد اعتمدها الرئيس الأمريكي «جروج بوش» قبل الحرب على العراق ، حي أعدها «جون مارسيلي» حين أشار إلى أن اكتشاف الثروة البترولية الجديدة في السودان يجعل الولايات المتحدة تعيد النظر في ترتيب الأوضاع في السودان وفق خطة جديدة تضع السودان في مأزق حقيقي يسمح بالتدخل العسكري في شؤونه .

ثالثًا : ومن أهم أهداف السياسة الأمريكية من صدور قرار المحكمة الدولية إبعاد الصين من السودان أو تحديد وجودها على الأقل في إطار الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على أماكن ومناطق إنتاج الطاقة في العالم كله ، خاصة بعد أن دخلت الصين في مجالات إنتاجية عديدة في السودان ، مثل استخراج النفط ، والتنمية الزراعية بما فيها بناء سد مروى على نهر النيل ، وكانت العلاقات السودانية الصينية قد توثقت في السنوات الأخيرة، وزار الرئيس الصين ، وقدر دورها ـ في تنمية الاقتصاد السوداني ، السياسي ـ حين مقابلته للرئيس «هو جين تاو» في بكين .

وقد تبنت حركة لاروش ـ المرشح السابق لانتخابات الرئاسة الأمريكية ـ فكرة أن سر التحرك الأمريكي عند صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير يرجع إلى الرغبة الأمريكية في الانتقام من من انفتاح السودان على الصين ، وفي العمل لوقف التعاون الواعد بين الجانبين في المجال الزراعي ، ووقف أية خطط محتملة للتعاون المصري السوداني في إنتاج محاصيل الغذاء .

ويتفق الدكتور شريف بسيوني ـ الذي اشترك في وضع قانون وقواعد المحكمة الجنائية الدولية ، والأستاذ بالجامعات الأمريكية ـ مع تفسير حركة لاروش فيقول: إن هدف الحكومة الأمريكية هو إخراج الصين من عمليات التنقيب عن البترول في السودان لكي تحل محلها هناك .

رابعًا : صدور قرار المحكمة الدولية يخلق جوا من الاضطراب السياسي في السودان مما يساعد على تحقيق المصالح الإسرائيلية ـ المرتبطة بالمصالح الأمريكية ـ في السودان ووسط أفريقيا ، ولقد سعت الأجندة الإسرائيلية منذ البداية لتغذية النعرات العرقية والعنصرية في جنوب السودان بغية فصله عن الشمال وحصار مصر من الجنوب ، وقد عبر الصهاينة بكل وضوح عن أجندتهم هذه منذ وقت مبكر ، حيث قال : «شيمون بيريز» عام ١٩٥٥ إنه يتعين على إسرائيل أن توجد في أفريقيا لموازنة الثقل السياسي والعسكري لمصر ، واتخاذ جنوب السودان قاعدة للانطلاق «طبقا للاعتقاد السائد بأن من يسيطر على النيل ، يمتلك زمام مصر والسودان» .

ومما يؤكد على عمق التحالف الاستراتيجي بين الغرب والكيان الصهيوني ما أشار إليه «البروفيسور شلومو هروتسون» أستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب بقوله : «إن دعم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للوجود الإسرائيلي في إفريقيا عامة والسودان خاصة هو وسيلة لتوسيع التغلغل الأمريكي والأجنبي في هذه المناطق الأفريقية .

ولكشف المناورات الإسرائيلية حول السودان يؤكد المركز السوداني للخدمات الصحفية أن طائرة خاصة أقلت خمسة من قيادات جبهة الخلاص ـ المكونة من بعض حركات التمرد في دار فور ـ من العاصمة التشادية تجامينا إلى تل أبيب وفقا لترتيبات سابقة واتصالات تبنتها تشاد، وأشار المصدر إلى أن هذه هي الزيارة الثانية لاثنين من قادة الجبهة، وهما يستخدمان الدعم الصهيوني في العمل المسلح في دار فور بالتنسيق مع القوات الحكومية التشادية، وهذا ما اتضح في الهجوم العسكري الفاشل على أم درمان هذا العام، ٢٠٠٨.

وهناك معلومات عن اجتماع سري تم عقده في أوغندا قبيل أيام من إعلان تقرير المدعي العام للمحكمة الدولية ضد البشير بعنوان: «المتهمون في السودان»، ضم هذا الاجتماع ممثلي حركات تمرد وعناصر معارضة من دار فور وجنوب السودان بحضور مستشار الرئيس الإسرائيلي «عاموس جلعاد»، وذلك بهدف مناقشة فكرة إقامة سودان أفريقي لا مكان فيه للعرب، تحت ذريعة التطهير العرقي في دار فور.

خامسا: يخدم صدور قرار المحكمة الدولية أجندة السياسة الأمريكية بعد أن استطاع النظام السوداني خلال السنوات الأخيرة ـ رغم محاولات الحصار التي تفرضها أمريكا على السودان ـ أن يحقق وضعية اقتصادية مبشرة، فالجنيه السوداني استعاد عافيته وقوته، وارتفعت معدلات النمو بشكل غير مسبوق، وتسير البلاد في استكمال البنية التحية لاقتصاد واعد، وإنتاج النفط في تزايد مستمر.

وصدور قرار المحكمة الدولية بتوقيف البشير يخدم الهدف الأمريكي لإيقاف تدفق الاستثمارات المالية القادمة من خارج السودان، وربما يخيف

رأس المال العربي وغير العربي الراغب في العمل والاستثمار فيه ، خاصة التدفقات الرأسمالية الخليجية والمصرية والليبية ـ فضلا عن الصينية ـ وغيرها الراغبة في العمل في مجال النشاط الزراعي ، وفي مقدمته إنتاج القمح في أنحاء السودان الذي يمتلك مساحات هائلة من الأراضي القابلة للزراعة ، والذي تتوفر الإمكانات المائية فيه .

ويؤكد عبد الباسط سيدرات وزير العدل السوداني ـ ويتفق معه في الرأي دكتور حازم أستاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس ـ على ما يراه الكثيرون بأن مساعي أوكامبو لاعتقال البشير هي في الواقع مؤامرة تستهدف سقوط دار فور والسودان ، للسيطرة على الموارد الطبيعية هناك من ثروات زراعية وبترول ويورانيوم وغيره .

سادسًا : أن قرار المحكمة ضد البشير في مفهوم السياسة الأمريكية تمنع السودان من استغلال فرصته الأخيرة والوحيدة للتعافي ، وبناء وطن موحد خلال الفترة الانتقالية الحالية ، بعد عقد اتفاق «نيفاشا» للسلام من حلقات الضغوط التي تحكم الخناق على السودان ، فصدور قرار المحكمة الدولية قد يدفع الجنوبيين نحو الانفصال عندما يتم إجراء الاستفتاء على تقرير المصير في عام ٢٠١١ في حالة سقوط رأس الدولة الحاكم في الخرطوم الذي عقد مع الجنوب اتفاق السلام .

سابعًا : وصدور قرار المحكمة الدولية ضد الرئيس البشير يحقق للإدارة الأمريكية سياستها لإشاعة الفوضى الخلاقة في السودان ، الذي بدأ يستعيد عافيته السياسية ، ويفتح الطريق أمام استقرار داخلي فيه ، ويعقد مصالحات واتفاقات مع القوي السياسية آخرها مع حزب الأمة ، والذي حقق نجاحا كبيرا بقيادة البشير بتجاوزه لأزمة إقليم «إبيي» حين تم الاتفاق بين

الحكومة السودانية والحركة الشعبية بزعامة «سلفا كير» حول هذا الإقليم الحدودي الذي مثل مشكلة معقدة بين الشمال والجنوب لغناه بالبترول ، وانتهى الاتفاق بأن يكون الإقليم مشاركة بين القبائل القاطنة فيه سواء أكانت جنوبية أو شمالية ، وتم اختيار أحد الجنوبيين من قبيلة الدنكا رئيسا لمنطقة إبيى ، كما تم اختيار نائبا له من قبيلة المسيرية .

ثامنا : من أبعاد السياسة الأمريكية وراء صدور قرار المحكمة الدولية أيضا ضرب المواقف القومية العربية للسودان ، وذلك بسبب تعويل البشير على الموقف العربي للجامعة العربية ، وعلى دور الاتحاد الأفريقي ، وعلى الدور المصري والليبي في حل مشكلات السودان ، ورفضه للوجود الأمريكي في العراق ، وتعاطفه مع المواقف الإيرانية تجاه أمريكا ، ومساندته منذ وقت مبكر للقضية الفلسطينية ، وكانت آخر مواقفه في هذا المجال استضافة اللاجئين ، الفلسطينيين العالقين على الحدود السورية الأردنية مع العراق منذ حوالي عام ، وعددهم ١٧٠٠ فلسطيني ، والعمل على حل مشاكلهم ، وإقامتهم في السودان .

تاسعًا : تؤيد الإدارة الأمريكية صدور قرار المحكمة الدولية ضد الرئيس البشير لرفضه القاطع لوجود قوات عسكرية لحفظ السلام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية في دار فور ، وكانت نيويورك والخرطوم وباريس قد شهدت سلسلة من التصريحات المتناقضة حول بنود اتفاق تشكيل قوة دولية لحفظ السلام هناك ، هل هي أفريقية أم دولية ؟، وانتهت المباحثات المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية في أديس أبابا على أساس نشر قوات دولية مشتركة معظمها أفريقية تصل أعدادها إلى ٢٦ ألف جندي ، مع وجود مساعدات لوجستية فقط من الأمم المتحدة : وقد صدر قرار من مجلس الأمن بهذا

الخصوص ، ولذلك هدد السفير الأمريكي زلماي خليل زاد المندوب الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة حكومة السودان بأن عدم قبول الخرطوم لنشر القوات المشتركة معناه المزيد من فرض العقوبات ضد النظام السوداني الحاكم ، وقال إن قائمة العقوبات جاهزة في مسودة مشروع قرار بمجلس الأمن .

عاشرًا : يأتي قرار المحكمة الدولية ضد البشير كانتقام من تصرفات الحكومة السودانية التي تتسم باستقلال ورفض الوجود الغربي ، لقد كان المبعوثون الغربيون في السودان يتصرفون بطريقة تتسم بالغطرسة وعدم الموضوعية ، والأمر والنهي ، فعلى سبيل المثال كان يان برونك المبعوث الخاص للأمم المتحدة في دار فور ، وأندرو ناتسيوس المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي في السودان يتصرفان وكأنهما يمارسان مهمة المندوب السامي في عهد الاستعمار القديم ، ويتهمان الحكومة السودانية بفصف المدنيين ، وانتهاك حقوق الإنسان دون توجيه انتقادات مماثلة لحركات التمرد في دار فور ، وانتقد برونك في مدونته الخاصة على شبكة الإنترنت الحكومة السودانية بقوله : «إن جيوشها منيت بخسائر بشرية وصلت إلى حد إصابة مئات الجنود وأسر آخرين في بعض المعارك ... وأن الجنود السودانيين رفضوا القتال في هذه المعارك» ، على غير الحقيقة ، ولذلك أمرت الحكومة السودانية بطرده من السودان على الفور .

وكان لهذا الموقف صدا في الأوساط الغربية والأمريكية ، ووجه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون انتقادات واتهامات حادة للرئيس البشير بشأن ما قامت به الخرطوم بطرد مبعوثي البلاد الغربية وممثلي الهيئات الإنسانية ، غير أن الخارجية السودانية أكدت أن هذه الاتهامات باطلة ، تعدها وتبثها بعض المنظمات الدولية ذات الأجندة السياسية .

كل ذلك وغيره جعل الولايات المتحدة متربصة بالسودان ، ومتحفزة لضرب حكومته في مقتل ، خاصة كلما اقترب من احتمال توقيع اتفاق مع فصل من الفصائل المتمردة ، حيث تخرج تقارير أوكامبو ومنظمات حقوق الإنسان الأمريكية ، ومئات المنظمات الأوروبية لتتحدث عن عمليات إبادة وتطهير عرقي ، مما يشجع زعماء التمرد على رفض الدخول في مفاوضات سلمية مع الحكومة .

ويرى البعض أن قرار المحكمة الدولية قرار سياسي بالدرجة الأولى ، وهو دليل جديد على أن القوي الممسكة بزمام النظام العالمي تستخدم شماعة حقوق الإنسان كأداة لفرض هيمنتها ، وتمرير مخططاتها لرسم خريطة جديدة للشرق الأوسط ، وهؤلاء الممسكون بزمام النظام العالمي يغمضون أعينهم عن الحصار اللا إنساني لهم أيضا في قطاع غزة وهو حصار من جانب إسرائيل أجمعت كل المنظمات الحقوقية في العالم على أنه جريمة ضد الإنسانية ، ولا تستطيع المحكمة الجنائية الدولية ولا مدعيها العام أن تتخذ موقفا قانونيا أو إنسانيا تجاه هذه الأعمال الخطيرة المنافية للقوانين الدولية .

حادي عشر : يرجع الموقف الأمريكي ضد السودان إلى رغبة الولايات المتحدة في إضعاف حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان ـ باعتباره من وجهة نظرهم ذا اتجاهات إسلامية ، ومعاد للولايات المتحدة والدول الغربية ـ بزعامة البشير تمهيدا لإسقاطه نهائيا ، وإحلال نظام حكم آخر على استعداد للتفاهم مع الإدارة الأمريكية ، نظام أفريقي ينطلق من الجنوب أو شمالي غير معاد للولايات المتحدة وحلفائها بها فيهم إسرائيل .

وصدق أمين بناني وزير العدل السوداني السابق ورئيس منبر دار فور للسلام في قوله: «إن البشير مستهدف لأنه يعتبر عنصر ممانعة ضد الغرب»،

ويؤكد الرئيس البشير نفسه ـ خلال لقائه مع وفد اتحاد المحامين العرب ـ «أن قرار المحكمة ضده قرار سياسي ، وأن الغرب يسعى لزعزعة استقرار السودان ، وأن هناك مؤامرة تستهدف الشعب السوداني خاصة بعد أن بدا على أعتاب نهضة كبيرة .

ثاني عشر : من أبعاد السياسة الأمريكية من وراء إصدار المدعي العام لقراره ضد البشير تشجيع حركات التمرد في دار فور ـ التي زادت عن ٢٠ فصيلا بسبب تأخر حل المشكلة ولتشجيع ودعم الدول الغربية ـ خاصة حركة تحرير السودان (قيادة عبد الواحد محمد نور) ، والتحالف الفيدرالي (بزعامة أحمد دريج) ، وحركة العدل والمساواة (بزعامة خليل إبراهيم) ، على عدم الدخول في مفاوضات سلمية مع حكومة الخرطوم لحل مشكلة دار فور ، وإشاعة الفوضى والتمرد هناك .

ثالث عشر : مما دفع أمريكا لتوجيه الاتهامات الجزافية للرئيس البشير ـ عبر المحكمة الجنائية الدولية وجعله مطلوبا للمحاكمة ، والقبض عليه من وجهة نظر السياسة الأمريكية ـ ذلك الفشل الذي منيت به حركة العدل والمساواة بزعامة خليل إبراهيم ، وعدم تمكنها من إحداث الهزة السياسية والعسكرية لحكومة الخرطوم ، تلك الهزة ـ الفرصة ـ التي كانت مطلوبة للدول الغربية لكي تكون مبررا منطقيا لتدخلها في الشؤون السودانية ، وكانت حركة العدل والمساواة قد قامت بمحاولة هجومية على أم درمان بقوة تبلغ زهاء ٥٠٠٠ مقاتل و ٥٠٠ سيارة ، وعشرات المدافع والصواريخ مدعومة من تشاد ، ومن قوي خارجية منها الولايات المتحدة وإسرائيل بهدف السيطرة على الخرطوم كمقدمة للسيطرة على جميع أنحاء السودان ، ولكن القوات المسلحة السودانية أبادت معظم هذه القوات .

الموقف السوداني من قرار المحكمة الدولية :
الشعب السوداني بكل طوائفه يؤيد البشير

□ □ □

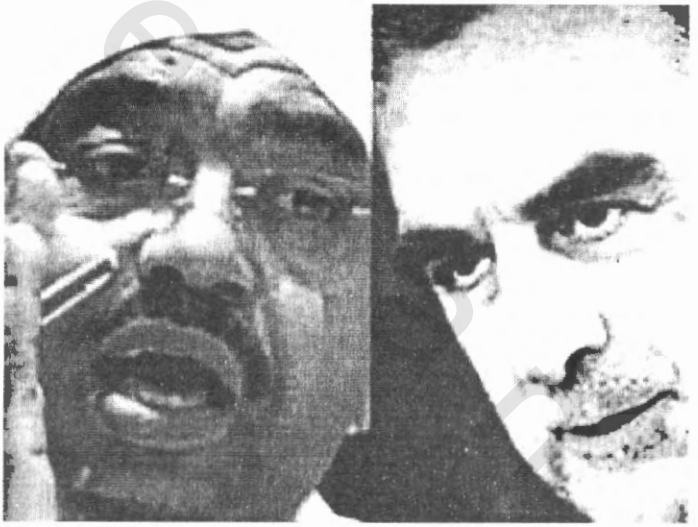

بسبب إعلان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تقريره الداعي لتوقيف الرئيس عمر البشير ، والقبض عليه قامت في مناطق السودان المختلفة خاصة العاصمة المثلثة وولايات النيل الأبيض ، والجزيرة ، وبور سودان ، ويعتبره ، في شمال الخرطوم مظاهرات ومسيرات عبرت عن الرفض والتنديد الشعبي بقرار المحكمة ، وبالقوى السياسية الغربية التي تعمل وراء توجيه اتهامات للبشير وتحمله المسؤولية عن وقوع جرائم حرب وإبادة جماعية ، ضد بعض القبائل في دار فور ، ولقد أثبتت القوي

الشعبية والحزبية أن خوفها على السودان أكبر بكثير من أية خلافات سياسية داخلية ، فكان قرار المحكمة الدولية فرصة عظيمة لتعميق الانتماء القومي السوداني ، ولدفع القوي الحزبية والشعبية للالتفاف حول قيادتها السياسية المتمثلة في الرئيس البشير.

والغريب أن المؤسسات الدولية ومجلس الأمن في مقدمتها بدلا من العمل على حل مشكلة دار فور بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، ومنع الحروب والصدامات بالضغط على قادة الحركات المتمردة للدخول في عملية التفاوض من أجل تحقيق السلام في دار فور ، تصدر المحكمة الدولية قرارها ضد الرئيس السوداني ، لكي تدمر كل عملية السلام المأمولة.

وحتى لا تتفاقم المشكلة سياسيا ويحدث تصادم بين السودان والأمم المتحدة ــ وهو ما تتمناه الدول الغربية ليكون مبررا لتدخلها ــ صرح «دنيق ألور» وزير الخارجية السوداني عقب لقاءه مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بالسودان أن موقف الخرطوم لم يتغير تجاه التعامل مع الأمم المتحدة وملتزم بكل الاتفاقيات المبرمة معها .

وعقد البرلمان السوداني جلسة استثنائية يوم ١٦ يوليو ٢٠٠٨ ، وصف فيها أعضاء البرلمان اتهامات المدعي العام بأنها أكاذيب ، واعتبروا قرار توقيف البشير سابقة خطيرة لا يمكن قبولها وتحتاج لوقفة عربية ودولية ، وهو أمر من شأنه أن يزيد من وتيرة الصراع في دار فور .

وبدأ السودان تحركا دبلوماسيا واسع النطاق ، حيث وجهت الحكومة وفودا دبلوماسية متعددة إلى مصر والجماهيرية الليبية والمملكة العربية السعودية ، وسوريا وقطر والكويت .. الخ ، وقام غازي صلاح الدين

مستشار الرئيس السوداني بزيارة لطهران ، وسلم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد رسالة من البشير ، شرح له فيها تداعيات الوضع في السودان، ودحض الافتراءات التي أطلقها أوكامبو بحق رئيس جمهورية السودان ..

وتوجه سلفاكير نائب رئيس جمهورية السودان إلى أوغندا حيث ناقش مع المسؤولين هناك خطورة قرار المحكمة الدولية ضد البشير ، واقترحوا المطالبة بإرجاء قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير لمدة عام لإعطاء الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل مع الجنوبيين والتفاوض مع متمردي دار فور .

وفي خطوة استهدفت توحيد الصف الوطني في السودان أنشأت رئاسة الجمهورية والحكومة السودانية لجنة عليا لإدارة الأزمة برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية رئيس حكومة الجنوب سلفاكير ، ضمت هذه اللجنة كافة القوي السياسية التي تمثل حكومة الوحدة الوطنية ، وجرت مشاورات مع قادة الأحزاب المشاركة في الحكومة ، لبلورة موقف موحد لحل مشاكل السودان وفي مقدمتها قضية دار فور وقرار المحكمة الدولية ، وأجمعت القوي السياسية التي شاركت في لقاء مع البشير على رفضها لقرارات المحكمة الدولية ، وعلى ضرورة تماسك الجبهة الداخلية ، والعمل الفوري لحل أزمة دار فور التي باتت مدخلا للتدخل الأجنبي .

□ □ □

الشعب والقوى الحزبية تؤيد البشير

□ □ □

وتبدو مواقف القوى الحزبية والوطنية السودانية تجاه قرار المحكمة الدولية الخطير ضد البشير ، من خلال التصريحات والآراء المعلنة لهذه القوي حيث :

- صرح السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني محمد إبراهيم نقد بضرورة التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية وفقا لقرار قمة الاتحاد الإفريقي رقم ١١ والقاضي بعدم تسليم أي رئيس دولة ليحاكم خارج بلاده .
- طالب ممثل الجنوب بالوقوف خلف البشير ودعمه واعتبار قرارات أوكامبو تدخلا في السيادة الوطنية ، وأعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان استعدادها للعمل بكل ما في وسعها لمعالجة اتهام المدعي العام للمحكمة ، وتجنب تعرض البشير لأية محاكمة تضر بعملية السلام .
- طالب نائب الأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي عبد الله حسن أحمد بضرورة اشراك القوي السياسية الأخرى في حل الأزمة .
- واعتبر الأمين العام لحزب الأمة دكتور عبد النبي على أحمد قرار المحكمة انتهاك للسيادة الوطنية .
- دعى حزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة السيد : محمد عثمان المرغنى لتوسيع مبادرة البشير لإحلال السلام لكي تشمل جميع قضايا دار فور ، وندد بقرارات المحكمة الدولية .
- رفض مصطفى محمود ـ أمين الحزب الاشتراكي الناصري ـ أي تدخل

خارجي في شؤون الحكومة والبلاد .

- وكان دكتور مبروك سليم ـ الأمين العام لجبهة المعارضة بشرق السودان ـ بعد توصله لاتفاق مع الحكومة السودانية قد أعرب عن رفضه لأي وجود لقوات دولية في دار فور والسودان إلا بإذن من الحكومة السودانية .
- اعتبرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة سلفاكير غياب البشير خطرا على إتمام عملية السلام والنهضة في السودان ، واجتمع الرئيس البشير ، والصادق المهدي زعيم حزب الأمة القومي ، واتفقا على إعلان ملامح مبادرة حاسمة لحل مشكلة دار فور وتحقيق الإجماع الوطني .

وفي رد عملي على مزاعم المدعي العام للمحكمة الجنائية ، وفي خطوة وصفت بأنها أكثر من شجاعة ذهب الرئيس في زيارة لإقليم دار فور خاطب فيها عشرات الآلاف من أبناء الإقليم من سيارة مكشوفة توسطت الجماهير الغفيرة في وسط دار فور ، والزيارة أبلغت العالم عدة رسائل أولها: أن إقليم دار فور آمن إلى حد ما ، باستثناء بعض الصدامات والتجاوزات التي تسببها حركات التمرد الموجهة من الخارج بدليل وجود رئيس متهم بإبادة أبنائه بين كل هذه الجماهير الحاشدة ، وفي الهواء الطلق يتحدث إليهم دون أن يخشى استهدافه من أبناء الإقليم ، والرسالة الثانية التي أبلغتها الزيارة هي رد أبناء الإقليم نفسه على تلك المزاعم عبر شعارات الترحيب والتهليل والفداء التي نقلتها عدسات المصورين ، التي غطت كل شوارع مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دار فور ، والزيارة تعكس روح التماسك والالتفاف الوطني حول البشير من جانب جميع القبائل والقوي السودانية في الإقليم .

ولعله من قبيل التكرار أن نقول: أن قرار المدعي العام للمحكمة الدولية جاء بتحرك وبتكتيك القوي الخارجية وفي مقدمتها

الولايات المتحدة التي تستهدف السودان ، ولا يرتبط الأمر بمدى قانونية الموقف ضد الرئيس البشير من عدمه ، ومع ذلك يرى كثيرون أنه لو كانت حكومة الخرطوم قد اهتمت بما جاء في تقرير لجنة التحقيق الدولية عام ٢٠٠٥ ، التي شكلها مجلس الأمن من خمسة أعضاء بينهم محمد فائق الخبير الدولي في حقوق الإنسان ، ولو عملت على تنفيذ توصياتها خصوصا محاكمة المسؤولين عن الفظائع التي وقعت في الإقليم ، وتحسن أداء القضاء السوداني ، ولو أسرعت في إيجاد التوافق الوطني لتسوية أزمة دار فور ، لما تعقدت الأمور ووصلت إلى حد صدور مذكرة اعتقال لرئيس السودان أمام المحكمة الجنائية الدولية بتهم فظيعة.

وهذا القول حقيقي ، ولكن الحكومة السودانية تسعى لحل القضية ، وأجرت تحقيقات ومحاكمات لبعض ما وقع في دار فور من أحداث ، وأنشأت بعض المدارس والجامعات والمنشآت والطرق إلا أن ظروف الحرب في دار فور تعوق خطط التنمية ، وفيما يتصل بإقرار السلام في الإقليم تكمن المشكلة في أن الطرف الآخر ـ الذي تسعى حكومة السودان لعقد مفاوضات السلام معه ، ونقصد به بالطبع حركات التمرد ـ هو الذي يسوف في أمر التفاوض ، ويتناقض في وجهات نظره ، ويصر على طلبات مستحيلة التحقيق عند التفاوض ، فالحركات المسلحة في دار فور لا تنفذ أية اتفاقات لوقف إطلاق النار ، وتثير المشاكل والصدامات الدائمة لأن بعضها تحركه وتموله وجهات خارجية ـ أمريكية وأوروبية وإسرائيلية ـ وتدفعه للصدام مع الحكومة والقبائل الموالية لها ، وبهم هذه القوى الخارجية تأجيج الصراع ، ومنع توقيع اتفاق سلام شامل في السودان ودارفور ، لأن توقيع اتفاق من هذا القبيل يزيل العلة التي عن طريقها تتدخل لتحقيق مخططاتها ومصالحها في تجزئ السودان واستنزاف ثرواته واستغلال سكانه .

مواقف لا تنسى

□ □ □

الموقف المصري والعربي والافريقي تجاه قرار المحكمة الدولية

يرى الأستاذ صلاح الدين حافظ الصحفي الشهير بالأهرام أن الدور العربي لم ينجز المهام التي كان مطلوبا منه تحقيقها تجاه السودان ، وشاهدت السنوات الأخيرة نشاطا في العلاقات العربية السودانية ولكنه محدود ، لا يقارن بحجم المخاطر التي يتعرض لها هذا البلد العربي ، أو بمقدار المصالح العربية المشتركة ، والمحتملة فيه ، ولذلك فشلت كل نظريات الأمن القومي العربي في مساعدة السودان على صيانة وحدته وضمان استقلاله ، وترك وحده في براثن الانشقاق والصراع بين حركات التمرد ، ومحاولات التدخل الأجنبي ، وتغلغل نفوذ البعثات والمنظمات الدولية .

ويستطرد حافظ بقوله إنه بالرغم من وضوح اتجاهات المناورة من جانب الدول الغربية لتقسيم السودان ، فإن الفعل القومي العربي مازال في غيبوبته التاريخية ، مكررا نفس ما جرى في الصومال الدولة العربية الأفريقية التي انهارت على مدى أكثر من عقدين من الزمن ، ووقعت في براثن حرب أهلية يصعب معرفة أطرافها بالضبط ، ومكررا ذات ما يحدث في مجمل القرن الإفريقي ذي الموقع الاستراتيجي الهام .

ويرى صلاح الدين حافظ أن مصر تتحمل النصيب الأكبر من المسؤولية فيما حدث من تقصير في معالجة أزمات السودان ، ليس فقط بحكم الجوار الجغرافي والبعد التاريخي ، والمصالح المادية المشتركة ، ولكن أيضًا بحكم النسب والتدخل والعلاقات الواسعة بين الملايين في مصر

والسودان ، وبحكم أن مصر تعتبر بعدًا استراتيجيا للسودان ، وأن السودان هو البوابة الجنوبية لمصر نحو قلب أفريقيا ذات الأهمية الاستراتيجية لحماية تدفق مياه النيل شريان الحياة لثمانين مليون مصري .

وكلام صلاح الدين حافظ صحيح إلى حد كبير فالعلاقة بين مصر والسودان ليست علاقة جوار وإنما علاقة حياة ووجود ، وقد شاهدت الفترة بعد عام ٢٠٠٤ بالذات تحركا مصريا نحو السودان ودار فور إلا أنه ليس الحجم اللازم لحل مشكلة بحجم مشكلة دار فور وخطورتها ، تلك المشكلة التي تعتبر مصرية بالقدر الذي هي به سودانية ، ويمثل استمرار هذه المشكلة وتعقدها خطرا على الأمن القومي السوداني والمصري والعربي، وحتى الأفريقي .

ومما يؤكد على صحة رأي صلاح الدين حافظ أيضا حول مسؤولية مصر في أزمة دار فور ، ما طالب به وزير العدل السوداني السابق أمين بناني بأن يكون التحرك المصري في قضية دار فور والسودان بمستوى ما بين البلدين من ارتباط ، وأن المجتمع في دار فور عاتب على مصر والدول العربية والإسلامية ، ومنتظر منهم الكثير ، ويأتي العتاب أيضا لأن السودانيين الذين يعولون على مصر في تجاوز هذه الأزمة ، يرون أن لمصر مصالح حقيقية في السودان ودار فور ، خاصة في مواجهة المشروع الصهيوني للتغلغل في منطقة البحيرات العظمى ـ منابع النيل ـ الملاصقة لدار فور .

ومن المؤكد أن الفعل والدور العربيين ضروري تجاه السودان خاصة بعد تأزم المشكلة القائمة في دار فور ، ومن المحتم عدم تكرار خطأ ترك الحكومة السودانية وحدها في مواجهة صعبة ـ كما حدث في مفاوضات

مشاكوس ونيفاشا ـ وسط ضغوط أمريكية وغربية ، وتدخل أجنبي واضح في شؤون السودان ، فالحضور العربي الإسلامي مطلوب لإعادة كفة التوازن في مواجهة التغلغل الأجنبي المكثف في دار فور ومنابع النيل عن طريق عشرات المنظمات للمساعدات الإنسانية والإغاثة ، والبعثات التبشيرية ذات الصلة الواضحة بأجهزة المخابرات الغربية ، وعدم ترك الساحة خالية يعبث بها الغرب كما يشاء على حساب مصلحة السودانيين والعرب على حد سواء .

ومن منطلق أن مشكلة إقليم دار فور ذات تأثير كبير على دول الجوار الأفريقي ، فقد ذكر عبد الرحمن شلقم أمين الاتصال الخارجي والتعاون الدولي الليبي عندما تأزم الموقف في الإقليم ـ في حواره مع مندوب جريدة الأهرام في ١٢ أغسطس ٢٠٠٤ ـ أن أي خلل في الجغرافيا السياسية والبشرية في السودان سوف ينعكس على دول المنطقة كلها خاصة أن السودان تجاوره تسعة دول أفريقية وعربية ، وقال : أنه إذا ما تعقدت مشكلة دار فور واستعصيت على الحل السلمي ، وتقرر إرسال قوات أجنبية إلى هناك فسوف يشكل ذلك كارثة لا حل لها ، وسيأتي إسلاميون أصوليون ، ومعادون للولايات المتحدة من كل أرجاء أفريقيا والعالم بهدف الجهاد مع أهالي دار فور ، وستتحول دار فور إلى أفغانستان أو عراق آخر ، ولذلك يجب أن يكون حل المشكلة عن طريق الاتحاد الأفريقي والدور العربي حتى لا نعطي ذريعة للآخرين للتدخل .

والواقع أن مصر تحركت عندما اشتدت أزمة دار فور ، ووقع تدمير على نطاق واسع في الإقليم عام ٢٠٠٤ فأرسلت عددًا من الطائرات التي تحمل المؤن والأدوية والمواد الغذائية ، والبطاطين والخيام للنازحين من جراء الحروب ، وزار دار فور العديد من الوفود التي مثلت اتحادات

الأطباء والصحفيين والمحامين المصريين والعرب ، ممن شاهدوا مشاكل الإقليم على الواقع ، وعبروا عن مواقفهم المساندة للسودان ، وقدموا ما استطاعوا من مساعدات أو خدمات ، كالمساعدات الطبية وغيرها ، وسعت وزارة الخارجية المصرية لجمع شمل القوي السياسية المعبرة عن التجمع السوداني المعارض الذي كان على خلاف سياسي دائم مع حكومة السودان فكان اجتماع القاهرة في مايو ٢٠٠٥ ، الذي تم الاتفاق فيه على العمل على حل جميع مشاكل السودان برؤية قومية ، ووقع على هذا الاجتماع الرئيس عمر البشير ، وجون جارانج ، وعلى عثمان محمد طه ، والسد : محمد عثمان الميرغني .

وشاركت مصر في جميع القمم السياسية التي انعقدت لمعالجة مشكلة دار فور في طرابلس والقاهرة وأديس أبابا ، وفي مفاوضات أبوجا في نيجيريا واشتركت بعد ذلك بكتائب عسكرية مصرية في قوة حفظ السلام في الإقليم ، وسعت لتأييد المواقف السياسية للسودان في جميع المؤسسات والمنتديات الدولية ، وتبادلت القيادات السياسية لمصر والسودان الزيارات في محاولة لإيجاد مخرج لأزمة دار فور ، ولدفع حركة التكامل الاقتصادي بين البلدين .

ولما صدر قرار المدعي العام للمحكمة ضد البشير ، صرحت الخارجية المصرية على لسان السيد أحمد أبو الغيط وزير الخارجية بـ «أن الاتهام الذي وجه لرئيس السودان عمر البشير ، هو اتهام بالغ الخطورة وما كان ليصح ، وما كان يجب أن يتجه المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية للوصول بالأمور إلى ما وصلت إليه ، وما حدث هو تصرف غير مسؤول وأن الرؤية المصرية ترى أن العدالة يجب أن يتم الوصول إليها من خلال تسوية سياسية تحقق الهدوء ووقف القتال والمضي في محاكمة الجناة سواء من المتمردين

أو المسؤولين في الحكومة المركزية» ، وشدد أبو الغيط على أن السودان يمر بظروف بالغة الحساسية ، فهناك اتفاق تم توقيعه في نيفاشا ومصر كانت شاهدة عليه ، كما أن هناك عملية سياسية داخلية للسلام والاستقرار تتم في السودان لا يجب السماح بأن يتم إجهاضها .

وفي دمشق أكد الرئيس السوري بشار الأسد رفض بلاده قيادة وشعبا لقرار المحكمة الجنائية الدولية ضد لبشير معتبرا أن هذا القرار محاولة لابتزاز السودان وتدخل سافر في شؤونه ، واعتبر وزير الخارجية السورية وليد المعلم أن ما يحدث يعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية ، وتجاوز لصلاحيات المحكمة الجنائية .

ويشاهد السودان حاليا من النمو والانتعاش الاقتصاديين ، مما شجع كثيرا من المستثمرين المصريين والعرب لاستغلال رءوس أموالهم في مشروعات إنتاج المحاصيل الغذائية ـ بعد ظهور أزمة عالمية في محاصيل الغذاء وفي مقدمتها القمح الذي ارتفعت أسعاره بشكل جنوني ـ في السودان لتوفر الأراضي ومياه الري اللازمة ، ولهذا تتحمس أمريكا والغرب لقرار المحكمة الدولية ضد البشير لإيقاف حركة الاستثمار هذه .

فكلما تمكن السودان من إنجاز بعض الخطوات على طريق الاتفاق مع حركات التمرد أو تحقيق خطوات نحو التنمية في السنوات الأخيرة تظهر في التو قرارات المدعي العام لمحكمة الدولية بإيحاء من المنظمات الغربية الصهيونية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، ومن يدور دورهما لإيقاف أية خطوات إيجابية في السودان ، ولذلك وصف الأمين العام للجامعة العربية القرار الذي صدر أخيرًا ـ ٢٠٠٨ ـ عن المدعي العام للمحكمة الدولية بشأن السودان بأنه يضع كثيرا من علامات الاستفهام

خاصة في هذا التوقيت الذي كان من المطلوب فيه مساعدة السودان واجتذابه نحو العمل السياسي لحل المشاكل العديدة التي تواجهه والحفاظ على استقراره وليس بإضافة صعوبات جديدة قد تعقد الموقف برمته ، ولما سأل عمرو موسى ، المدعي العام للمحكمة ، عن السبب في توجيه الاتهام للحكومة السودانية وحدها ، وعدم توجيه أية اتهامات أو لوم للمتمردين ، رد المدعي العام بأن ذلك سوف يأتي فيما بعد ! . وفور صدور قرار المحكمة أجري عمرو موسى مشاورات مع بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، ومع جان بينج رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في باريس على هامش قمة الاتحاد من أجل المتوسط ، تركزت حول مشكلة دار فور وخطورة قرار المحكمة الدولية .

وعقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا طارئا في يوليو ٢٠٠٨ ، واتخذوا قرارا فوريا يؤكد على رفض الدول العربية لأية إجراءات تتخذها المحكمة الدولية ضد الرئيس البشير ، وأكدوا على دعمهم الكامل للشرعية في السودان واعتماد الحل السلمي لمشكلة دار فور ، ورفضهم لكافة القرارات والإجراءات التي تعرقل استكمال جهود المصالحة وتحقيق السلام .

وتوجه الأمين العام للجامعة العربية السابق عمرو موسى إلى السودان وتقابل مع الرئيس البشير ، وتناقش معه في مسألة قرار المحكمة الدولية ضده ، وأبلغه موقف الجامعة العربية المؤيد للسودان ، وعقد موسى عدة اجتماعات مع بعض القيادات الحزبية في السودان ومنها حزب الأمة .

كذلك أعلن السيد : سمير حسني رئيس الدائرة الأفريقية بجامعة الدول العربية أن على مجلس الأمن وقف إجراءات معاقبة الرئيس السوداني باستخدام المواد التي تتيح له ذلك حفاظا على الأمن والسلم العالميين ، مثل

تطبيق بعض النصوص القانونية في النظام الأساسي للمحكمة الدولية التي تقضي بإمكان إيقاف محاكمة الرئيس البشير لمدة ١٢ شهرا قابلة للتجديد بموافقة المجلس ، وذلك نظرا لأن تنفيذ هذا القرار سوف يكون له تأثير سلبي مباشر على الأمن والاستقرار في دار فور ، وسيشجع المعارضة المسلحة في الإقليم على الاستمرار في التمرد مما يجر إلى مزيد من تدهور الأمور وزعزعة الاستقرار السياسي بشكل عام ، وإفشال فرص التسوية السلمية في السودان .

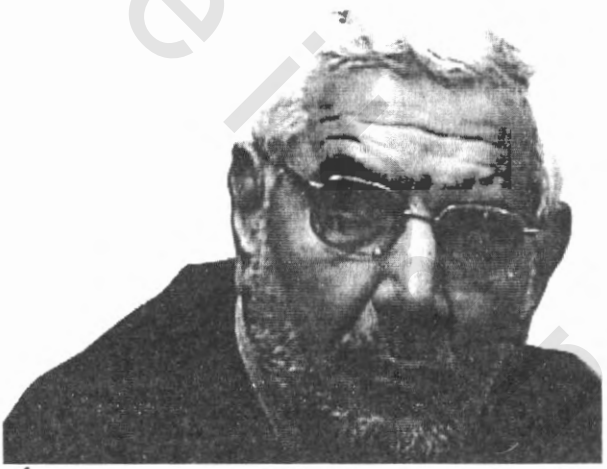

وسافر وفد اتحاد الأطباء العرب برئاسة أمينه العام الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح إلى الخرطوم ، حيث التقى بالرئيس البشير مؤكدا له تضامن الاتحاد معه ، ومع الشعب السوداني ضد قرار المدعي العام للمحكمة الدولية ، ومشيرا إلى أن السودان يعتبر بوابة الأمن القومي العربي والمصري وأن أي أذى يصيبه سيمتد لا محالة لباقي دول الجوار وأولها مصر .

كذلك أعلن اتحاد المحامين العرب رفضه لقرار المدعي للمحكمة الدولية وأكد سامح عاشور رئيس الاتحاد السابق خلال الجلسة الختامية لدورة الاتحاد الطارئة بالخرطوم ـ على ضرورة تشكيل لجنة للكشف عن الإجراءات غير القانونية التي اتبعتها المحكمة فيما يتعلق بإصدار مذكرة توقيف بحق البشير بتهمة ارتكابه لجرائم حرب في دار فور ، وأعلن أن

القضاء السوداني هو المختص الوحيد بإجراء محاكمات تخص أية جريمة تقع في دار فور ، وأن اتحاد المحامين العرب مع تعزيز إجراء هذه المحاكمات في السودان ، وإضفاء الشفافية عليها .

وعقدت الأمانة العامة لاتحاد الصحفيين العرب بالعاصمة السودانية الخرطوم اجتماعا طارئا برئاسة الأستاذ إبراهيم نافع رئيس الاتحاد بالإنابة في الخامس من أغسطس ٢٠٠٨ ، وافتتح نافع الاجتماع بقوله: إن هذه العواصف السوداء ـ للمحكمة الدولية ـ ما هي إلا مقدمة لتطورات خطيرة يجري دفعها إلى المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب والتطرف تارة ، وبحجة إعادة رسم خريطة المنطقة تارة أخرى ، ورفض الاتحاد على لسان نافع تقرير المدعي العام للمحكمة الدولية ، وأوضح أن المستهدف الحقيقي من قرار اعتقال الرئيس السوداني هو الشعوب العربية والإسلامية والأفريقية ، وليس الشعب السوداني وحده .

ودعا رئيس البرلمان العربي جابر محمد جاسم الصقر كلا من لجنتي الخارجية والسياسة والأمن القومي ، والشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان التابعة للبرلمان لعقد اجتماعين الأول في الخرطوم ، والثاني في دمشق لدراسة طلب المدعي العام للمحكمة الدولية بشأن مذكرة توقيف البشير التي تعبر عن موقف سياسي مقصود ضد السودان .

واتخذ مجلس التعاون الخليجي موقفا مؤيدا للإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة السودانية من أجل إحلال السلام في دار فور ، كما جاء على لسان رئيس المجلس عبد الرحمن بن حمد العطية ، حفاظا على وحدة واستقرار الأراضي السودانية ، وشدد العطية على رفض القبول بأية ادعاءات قضائية تتجاوز الالتزام الصارم بالقانون الدولي وتفادي ازدواجية المعايير ، واعتبار العدالة والسلام مبدأين متلازمين ، «فلا يعقل

أن تقوم جهة قضائية تدعي أنها ذات اختصاص عام في جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية باتخاذ إجراءات حيال ما تدعيه من جرائم في السودان مثلا بينما تتغاضى عن فعل نفس الشيء في مناطق أخرى» يقصد فلسطين والعراق وأفغانستان .

كذلك أصدر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ، برئاسة الدكتور محمد سليم العوا ، بيانا ندد فيه بالحملة الدولية ضد الرئيس البشير ، وقلل البيان من معرفة أعضاء المحكمة الجنائية بالظروف والملابسات التي تشهدها أزمة دار فور ، وأوضح أن المعرفة بحقيقة ما يحدث في هذا الإقليم كانت كافية بدحض الاتهامات التي وجهتها المحكمة للسودان ورئيسه ، ورفض البيان عملية القرصنة الدولية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد الأنظمة المستقلة في المنطقة العربية .

ووصل وفد رفيع المستوى من قيادات المسلمين البريطانيين في لندن إلى الخرطوم لتقديم مبادرة لإحلال السلام في دار فور ، ضم الوفد عددًا من اللورات وأعضاء في مجلس العموم البريطاني ، والمفكرين وقادة الفكر في بريطانيا للمضي في المبادرة التي أعلنها اللورد أحمد نذير لتحقيق السلام والتصالح في دار فور .

وأعرب الاتحاد الأفريقي عن خشيته من تفويض عملية السلام في السودان بعد إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير ، وطالب الاتحاد في بيانه ـ بعد اجتماع مجلس السلم

والأمن الأفريقي بأديس أبابا ـ مجلس الأمن الدولي بإرجاء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية التي تستهدف توقيف الرئيس البشير ، وضرورة ضمان عدم المساس بجهود السلام المبذولة حاليا في السودان .

وصرح رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بينج للصحفيين عقب لقائه مع البشير في الخرطوم بأن الاتحاد يحاول إطفاء النار وتأمين عمل قوات حفظ السلام في دار فور ، واستطرد متسائلا : نحن لا نفهم لماذا اختاروا هذه اللحظة لصب مزيد من الزيت عبر هذا القرار ؟ ، ثم أضاف أن المحكمة الدولية تهتم بالأشخاص الذين ماتوا ، ونحن نحاول التعامل مع الأشخاص الذين لا يزالون أحياء لعلهم يأخذوا هذا الأمر في الاعتبار ، ليس فقط كقضية عدالة ، بل أيضا كقضية تحقيق السلام ، وأعرب بينج عن أمله في أن يبحث مجلس الأمن الدولي في أسرع وقت ممكن إصدار قرار يهدف لتأجيل الآلية القضائية بحق البشير ، وقال: أننا نعتبر أن الحكومة السودانية وافقت على التعاون معنا منذ البداية ونريد أن نثبت ذلك بشكل أكبر ، وتناولت محادثات بينج من البشير المشاكل المرتبطة بنشر قوات حفظ السلام الأفريقية والدولية المشتركة ، والعملية السياسية الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الحركات المتمردة والحكومة لتهدئة التوتر ، ونفي بينج ما يقال عن حدوث إبادة جماعية في إقليم دار فور .

ودعا رئيس دولة جنوب أفريقيا «ثابو مبيكي» ـ قبل أن يقدم استقالته أخيرا ـ المحكمة الجنائية الدولية لعدم محاكمة الرئيس خوفا على عملية السلام في دار فور ، إن استمرار وجود الرئيس البشير مطلوبا يعد خطرا على أمن السودان بعد انتهاء الحرب

الأهلية وسيادة الوئام بين الجنوب والشمال .

كذلك عبرت الأمانة العامة لتجمع الساحل والصحراء ـ إحدى التجمعات الإقليمية الأفريقية ـ عن رفضها القاطع لهذه الخطوة غير المقبولة التي سوف تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في السودان والإساءة لكرامته .

وقد لاقت مشكلة دار فور اهتماما واسعًا في الأوساط الدولية ، ويتضح ذلك جليًا من حجم المساعدات والمعونات والأموال التي قدمتها الدول الكبرى في العالم كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا واليابان ... الخ ـ دون سعيهم لحل المشكلة ـ هذه الدول لها مصالحها وأجندتها في السودان ، لأن السياسة لا تعرف النوايا الحسنة وإنما تعرف فقط المصالح المباشرة ، وما الحديث عن محاربة الإرهاب والحفاظ على حقوق الإنسان ، وحق الجماعات والأعراق والطوائف في التعبير عن حرّيتها واستقلاليتها سوي غطاء يغطي الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للبلدان .

□ □ □

خبراء القانون الدولي يؤكدون

على عدم قانونية المحكمة الجنائية الدولية

□ □ □

المستشار حسن احمد عمر خبير القانون الدولي :

- أزمة البشير سياسية بالدرجة الأولى وليست قانونية .. لو لم يكن معارضًا للولايات المتحدة لما حوكم.
- المحكمة الجنائية ليست معنية بمسائلة البشير
- الهيئات الدولية أداة لينة في أيدي الولايات المتحدة
- قرار اعتقال البشير لمحاكمته مخالف لقواعد القانون الدولي
- لو لم يكن البشير معارضًا للولايات المتحدة ما صدر ضده هذا القرار

بوش يبحث عن مبرر للتدخل في جنوب السودان للاستحواذ على النفط

أكد المستشار حسن أحمد عمر خبير القانون الدولي أن المحكمة الجنائية الدولية ليست معنية بأي حال بمحاكمة أو مسائلة الرئيس السوداني عمر البشير لأنه بالأساس الخرطوم ليست طرفًا في المعاهدة التي أنشأت هذه المحكمة ، وأن المعاهدات لا تلزم غير الموقعين عليها ، ومادام السودان لم يوقع على هذه المعاهدة شأنه في ذلك شأن الغالبية من الدول العربية ، فإنه غير ملتزم بأحكام المعاهدة .

وأضاف المستشار حسن عمر ، الرئيس الأسبق لمحكمة الاستئناف المصرية ، في حوار خاص لموقع «المسلم» : أن طلب المدعي العام للمحكمة أو كامبو القبض على الرئيس عمر البشير ومحاكمته أمام المحكمة التي

أنشأتها هذه المعاهدة ، هو طلب مخالف لقواعد القانون الدولي ، مشيرًا إلى أن إنشاء الحكمة الجنائية الدولية جاء بموجب معاهدة دولية ملزمة للأطراف التي صدقت على الانضمام إليها دون غيرها ، هذه المعاهدة هي المعروفة باسم نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية ، وقد اعتمد هذا النظام في روما في ١٧ / ٧ / ١٩٩٨ أي منذ عشر سنوات كاملة .

وقال عمر : للأسف التنظيم الدولي في المرحلة الراهنة يعيش نوعًا من التناقض في قضية السيادة ، فهو من جهة يعطي حقوقًا كاملة لدول مثل الولايات المتحدة التي بدورها تدعم إسرائيل بقوة ، بينما يحارب دولا أخرى بدعاوي حقوق الإنسان في الوقت الذي يغض الطرف عن انتهاكات الإبادة الكاملة في العراق وفلسطين وأفغانستان وغيرها من الدول المحتلة في شتى بقاع العالم .

مزيد من التفاصيل في نص الحوار :

– سيادة المستشار .. في البداية نود أن تعطينا فكرة عن المحكمة الجنائية الدولية ؟

-- هي مؤسسة دائمة أنشئت خارج منظومة الأمم المتحدة بموجب معاهدة دولية ، وهي محكمة مكملة للمحاكم الوطنية غير القادرة أو غير الراغبة في مقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ، وقد تأسست عام ٢٠٠٢ كأول محكمة قادرة على محاكمة الأفراد المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية واجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم الاعتداء .

وتعمل هذه المحكمة على إتمام الأجهزة القضائية الموجودة ، فهي لا تستطيع أن تقوم بدورها القضائي ما لم تبد المحاكم الوطنية رغبتها أو كانت غير قادرة على التحقيق أو الادعاء ضد تلك القضايا ، فهي بذلك

تمثل المآل الأخير . فالمسؤولية الأولية تتجه إلى الدول نفسها ، كما تقتصر قدرة المحكمة على النظر في الجرائم المرتكبة بعد ١ يوليو ٢٠٠٢ م ، تاريخ إنشائها ، عندما دخل قانون روما للمحكمة الجنائية الدولية حيز التنفيذ .

والمحكمة الجنائية الدولية هي أول هيئة قضائية دولية تحظي بولاية عالمية ، وبزمن غير محدد ، لمحاكمة مجرمي الحرب ومرتكبي الفظائع بحق الإنسانية وجرائم إبادة الجنس البشري . وهي هيئة مستقلة عن الأمم المتحدة ، من حيث الموظفين والتمويل ، وقد تم وضع اتفاق بين المنظمتين يحكم طريقة تعاطيهما مع بعضهما من الناحية القانونية .

ويقع المقر الرئيسي للمحكمة في هولندا ، لكنها قادرة على تنفيذ إجراءاتها في أي مكان ، وقد فتحت المحكمة الجنائية تحقيقات في أربع قضايا هي : أوغندة الشمالية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية الأفريقية الوسطي ودار فور . كما أصدرت ٩ مذكرات اعتقال وتحجز اثنين مشتبه بهما ينتظران المحاكمة .

وقد يخلط البعض بين المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والتي تدعي اختصارًا في بعض الأحيان المحكمة الدولية ، والتي هي ذراع تابع للأمم المتحدة يهدف لحل النزاعات بين الدول ، لذلك لابد من التنويه إلى أنهما نظامان قضائيان منفصلان .

- وما هي المراحل والملابسات التي مرت بها المحكمة الجنائية الدولية حتى خرجت إلى الوجود ؟

-كانت البداية بعد محكمة نور نبيرغ وطوكيو التي تأسست لمعاقبة الجرائم التي اتهمت بها الأطراف التي خسرت الحرب العالمية الثانية ، حيث أعطت هذه المحكمة الحركة الساعية لإنشاء محكمة دولية للنظر في الجرائم ضد الإنسانية دفعة قوية .

وبالفعل قامت لجنة خاصة بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقديم مسودتين لنظام المحكمة الجنائية في مطلع الخمسينات ، لكنه حفظ على الرف تحت وطأة الحرب الباردة التي جعلت تأسيس المحكمة من الناحية السياسية أمرًا غير واقعي .

وفي عام ١٩٨٩ سعت ترينيداد وتوباغو إلى إحياء الفكرة عندما اقترحت إنشاء محكمة دائمة للنظر في تجارة المخدرات .

وخلال هذه الفترة تشكلت المحكمة الخاصة بمحاكمة مجرمي الحرب في يوغسلافيا ١٩٩٣ ، وأخرى خاصة بمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا ١٩٩٤ ، كل ذلك دفع بمزيد من المجهود لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية .

وفي عام ١٩٩٨ أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار بأغلبية ١٢٠ صوتًا مقابل ٧ وامتناع ٢١ عن التصويت .

– وما هي الدول السبع التي رفضت مشروع قرار إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ؟

– الدول السبع التي رفضت المشروع هي : أمريكا ، و «إسرائيل» ، والصين ، والعراق ، وقطر ، وليبيا ، واليمن .

– وما حدث بعد ذلك ؟

– بعد ذلك تحول مشروع القرار إلى قانون ثم تحويل القانون إلى معاهدة ملزمة مع توقيع الدولة رقم ٦٠ ومصادقتها عليه ، وهو الحدث الذي تم الاحتفال به في ١١ أبريل ٢٠٠٢م ، حيث تقدمت عشر دول بقرارات مصادقتها على القانون دفعة واحدة مما رفع عدد الدول المصادقة إلى ٦٦ دولة .

وبهذا خرجت المحكمة الجنائية الدولية إلى حيز الوجود بصفة قانونية في

الأول من يوليو عام ٢٠٠٢ م ، وعليه فلا يمكنها النظر في الجرائم المرتكبة قبل هذا التاريخ .

– والآن .. كم دولة عضوًا بالمحكمة الجنائية الدولية ؟

– صادق على قانون المحكمة حتى نوفمبر ٢٠٠٧ مائة وخمسة دولة ، تشمل غالبية دول أوروبا وأمريكا الجنوبية ، ونصف أفريقا ، كما وقع على القانون ٤١ دولة أخرى لكنها لم تصادق عليه بعد .

وفي عام ٢٠٠٢ م ، سحبت دولتان توقيعهما على قانون المحكمة ، وأشارتا إلى أنهما لا ترغبان بعد الآن بالعضوية وبذلك لم يعد هناك ما يحملها على تنفيذ ما يترتب عليهما من التزامات تجاه المحكمة .

– وما هما الدولتان ؟

– الولايات المتحدة الأمريكية و «إسرائيل» .

– هذا يأخذنا إلى أسباب إنشاء هذه المحكمة .. كيف جاء ويخدم من بالضبط ؟

– إنشاء المحكمة الجنائية الدولية جاء بموجب معاهدة دولية مُلزمة للأطراف التي صدقت على الانضمام إليها دون غيرها ، هذه المعاهدة هي المعروفة باسم نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية ، وقد اعتمد هذا النظام في روما في ١٧ / ٧ / ١٩٩٨ أي منذ عشر سنوات كاملة .

والدول التي صدقت على هذه المعاهدة بلغ عددها حتى ١ / ٦ / ٢٠٠٨ (١٠٦) دول ، منها ٣٠ دولة أفريقية و ١٣ دولة آسيوية و ١٦ دولة أوروبية شرقية و ٢٢ دولة من أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي و ٢٥ دولة من أوربا الغربية وغيرها ، ويدخل تحت تعبير (وغيرها) ، والوارد في البيان الرسمي للدول الأعضاء في نظام روما ،

دولتان عربيتان هما الأردن وجيبوتي ، بينما لم تصدق أي دولة عربية أخرى ، سوى هاتين الدولتين ، على نظام المحكمة .

– ومن حيث الاختصاص الموضوعي ، ما هي الجرائم التي تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية ؟

– الجرائم التي تخضع لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية هي :

الإبادة الجماعية : وتعني بالتحديد أي فعل من الأفعال المحددة في نظام روما (مثل القتل أو التسبب بأذى شديد) ترتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية ، بصفتها هذه ، إهلاكا كليا أو جزئيا .

الجرائم ضد الإنسانية : تعني بالتحديد أي فعل من الأفعال المحظورة والمحددة في نظام روما متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وتتضمن مثل هذه الأفعال القتل العمد ، والإبادة ، والاغتصاب ، والعبودية الجنسية ، والإبعاد أو النقل القسرى للسكان ، وجريمة التفرقة العنصرية وغيرها .

جرائم الحرب : وتعني الخروقات الخطيرة لاتفاقيات جنيف ١٩٤٩ م، وانتهاكات خطيرة أخرى لقوانين الحرب ، متى ارتكبت على نطاق واسع في إطار نزاع مسلح دولي أو داخلي . وعليه فإن إدراج النزاعات الداخلية يتواءم مع القانون الدولي العرفي ويعكس الواقع بأنه في السنوات لـ ٥٠ الماضية حدثت أكثر الانتهاكات خطورة لحقوق الإنسان داخل الدول ضمن النزاعات الدولية.

جرائم العدوان : فيما يتعلق بهذه الجريمة فإنه لم يتم تحديد مضمون وأركان جريمة العدوان في النظام الأساسي للمحكمة كباقي الجرائم الأخرى . لذلك فإن المحكمة الجنائية الدولية تمارس اختصاصها على هذه الجريمة وقتما يتم إقرار تعريف العدوان ، والشروط اللازمة لممارسة المحكمة لهذا الاختصاص .

من هو أول شخص تم تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية ؟

- أول شخص تم تسليمه للمحكمة الجنائية الدولية كان توماس لوبانجا ، قائد إحدى الميليشيات في جمهورية الكونجو الديمقراطية ، والذي تم اتهامه بارتكاب جرائم حرب تتعلق باستخدام الأطفال في حروب الكونجو الأهلية ، حيث تم اعتقاله في عام ٢٠٠٥ م ، بعد أن قتل تسعة من الجنود البنجلادشيين التابعين للقوة الدولية لحفظ السلام في منطقة أتوري ، شمالي شرق الكونجو الديمقراطية .

- وكيف يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تعتقل وتحاكم المشتبه فيهم ؟

لا تملك المحكمة الجنائية الدولية قوة شرطة خاصة بها من أجل تعقب المشتبه فيهم واعتقالهم ، لكن بدلا عن ذلك تعتمد المحكمة على قوات الشرطة الوطنية من أجل القيام باعتقالات وتتبع ونقل المشتبه فيهم إلى لاهاي .

- اسمح لنا سيادة المستشار أن ننتقل إلى أزمة الرئيس السوداني عمر حسين البشير ... هل يحق للمحكمة الجنائية الدولية اعتقاله على خلفية قرار أوكامبو ؟

- أزمة البشير سياسية بالدرجة الأولى وليست قانونية ولا يحق للمحكمة الجنائية من الأساس مسائلة البشير أو محاكمته ، ببساطة لأن الخرطوم ليس طرفًا في المعاهدة التي أنشأتها هذه المحكمة ، ولك أن تعلم أن هذه المعاهدات لا تلزم غير الموقعين عليها ، وما دام السودان لم يوقع على هذه المعاهدة شأنه في ذلك شأن غالبية الدول العربية ، فإنه يصبح غير ملتزم بأحكام المعاهدة ، وبالتالي فإن قرار أوكامبو بالقبض على الرئيس عمر البشير ومحاكمته الجنائية الدولية التي أنشأت هذه المعاهدة ، هو طلب مخالف لقواعد القانون الدولي .

-لأنه من المقرر والثابت في قواعد القانون الدولي - بغير خلاف - أن المعاهدات الدولية لا تسري إلا على الدول الأطراف فيها ، وأنه لا يمكن إجبار دولة على الالتزام بأحكام معاهدة ، أو الخضوع لها ، دون أن تكون طرفًا فيها .

- والسودان ليست طرفًا .. إذن لن يحاكم البشير .. أليس هذا صحيحًا؟

- بالطبع صحيح .. بل إن قرار اعتقال البشير مخالف لقواعد القانون الدولي لأنه بالأساس يخالف لائحة المحكمة الجنائية الدولية هذا غير أن لكل دولة سيادتها وهذا القرار اختراق للسيادة السودانية بدون وجه حق ، في وقت للأسف التنظيم الدولي في المرحلة الرهينة يعيش نوعًا من التناقض في قضية السيادة .

فهو من جهة يعطي حقوقًا كاملة لدول مثل الولايات المتحدة التي بدورها تدعم إسرائيل بقوة ، بينما يحارب دولا أخرى بدعاوى حقوق الإنسان في الوقت الذي يغض الطرف عن عمليات الإبادة الكاملة في العراق وفلسطين وأفغانستان وغيرها من الدول المحتلة في شتى بقاع العالم.

- لماذا تنظر إلى مثل هذا القرار على أنه اختراق للسيادة السودانية ؟

-- القاعدة المستقرة في القانون الدولي منذ عدة قرون هي أن سيادة الدولة مطلقة ، وأن الدول لا تلتزم إلا بإرادتها ، ولكن هذه القاعدة بدأت تهتز في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ودخول التنظيم الدولي مرحلة جديدة بإقرار ميثاق الأمم المتحدة ، والميثاق العالمي لحقوق الإنسان ، والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والاجتماعية ، والتسليم بإمكانية اتخاذ قرارات دولية ملزمة حتى لدول لم توافق على هذه القرارات .

وذلك وفقًا للباب السابع من الميثاق الذي أعطى لمجلس الأمن الحق في اتخاذ قرارات تصون الأمن والسلم الدولي ضد دول لم توافق على هذه القرارات ، مؤخرًا باتت الهيئات الدولية أداة لينة في أيدي الدول الكبرى ، وباتت الكثير من القرارات مُسيسة ، ولو لم يكن البشير معارضًا للولايات المتحدة ما كان خرج هذا الحكم بحقه ، لكنها تبحث عن مبرر للتدخل في جنوب السودان ، ومن ثم الاستحواذ على النفط ، وبالتالي فإنني لا أستبعد أن تكون أمريكا هي التي حرضت أوكامبو على استصدار مثل هذا القرار .

- بمناسبة الحديث عن أوكامبو .. كيف ترى هذا الرجل وما الذي دفعه لاتخاذ مثل هذا القرار ؟

- بالعودة إلى قراءة تقرير أوكامبو ، تبين أنه لم يزر السودان ، وطبعًا لم يزر دارفور ، كما لم يزر أي من معاونيه الذين ذكرهم النظام الأساسي للمحكمة السودان أو دارفور ، فكيف يتسنى له أن يتأكد من المعلومات بحسب نص المادة (٥٣) وأن يوسع نطاق التحقيق طلبًا للحقيقة عملاً بنص المادة (٥٤) من النظام الأساسي للمحكمة ؟

لقد اعتمد السيد أوكامبو على مجرد معلومات وصلته من معارضين سودانيين يقيمون في أوروبا - وربما في الولايات المتحدة - وعلى تقارير إعلامية ، وسمي ذلك وثائق ، وعدَّدها فجعلها سبعة آلاف وثيقة !! ، وهي كلها لا توصف بأقل من أنها غير محايدة ، وهي لا شك قد وصفت الحال في دارفور بما أملاه هوى كاتبيها لا بحقيقة الحال ، لأن الذي أورده المدعي العام في تقريره المأخوذ منها ليس صحيحًا جمله وتفصيلاً .

وإذا أردت أن تتعرف أكثر على أوكامبو هذا فأقول لك إنه كان يدرس في جامعة هارفارد الأمريكية ، أستاذًا زائرًا وكانت شهرته بين طلابه أنه

يتميز بعنف ظاهر ، واندفاع لا يخفيه ، وشدة في معاملة طلابه غير مألوفة ، والممارسون لمهنة القانون يعرفون كيف تنعكس مثل هذه الصفات الشخصية على صاحبها عندما يكون في موقع الادعاء .

- إذن بماذا ترى الوضع أنت في دارفور من الناحية القانونية ؟

- لا أحد ينكر أن هناك خروقات قانونية وقعت في الأقاليم لكن الحديث عن محاكمة البشير لا يتماشى مع القانون الدولي إطلاقًا ، ودارفور ليست في المريخ ، ولا الوصول إليها مستحيلاً ، والسودان تَعَاون مع كل من اهتم بموضوعها في إتاحة فرصة الوصول إليها واللقاء بالمسؤولين السودانيين وزعماء المعارضة ، وبأهل دارفور في محافظاتها الثلاث والوقوف على حقائق الواقع بنفسه ، ولكن للأسف لم يقرر أحد من الأشخاص ، ولا وفد رسمي من الوفود التي زارت دارفور في خضم الأحداث (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) صحة أي تهمة مما ردده السيد أوكامبو في تقريره .

فلك أن تعلم أنه قد زارت وفود من الجامعة العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، والاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ، واتحاد الأطباء العلماء ، وعشرات المنظمات الأخرى العربية والإسلامية والدولية ودارفور في أثناء سنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ، وقبلها وبعدها ، وكانت ولا تزال فيها معسكرات دائمة للبعثة الطبية العسكرية المصرية ، وللهلال الأحمر السعودي ، ولمنظمة الإغاثة الإسلامية وبضع وعشرون منظمة إغاثية أوروبية وأمريكية وغيرها ، ولم يجد أحد أي دليل على صحة شيء من التهم التي يزعم المدعي العام أنها قائمة في حق حكومة السودان أو في حق الرئيس بشير .

قرار توقيف الرئيس السوداني

قرار صهيونيّ صليبيّ

□ □ □

لقد بات واضحًا منذ وقت ليس بالقصير أنّ الشعارات التي ترفعها أمريكا وأوروبّا ، والمنظمات التي تقيمانها من حين لآخر ، كلّها إنما تتبنّى أهدافًا استعماريّة ولاسيّما تجاه العالمين العربيّ والإسلاميّ .

وذلك يتجلّى أخيرًا عبر سيناريو احتلال كل من أفغانستان والعراق ، وهو نفسه يتكرر الآن بشأن كل من باكستان والسودان وغيرهما اللاّتي تودّ أمريكا الصليبية الصهيونيّة وأوروبّا ـ الذيل الذليل لها ـ أن تحتلاّها بحجّة وبأخرى .

وما حدث بشأن السودان أوضح دليل على أن الغرب المتكبّر لا يودّ أن تعيش دولة بأمن وسلام بهويتها الإسلاميّة واستقلاليتها الدينية ، ومشاريعها التنمويّة .

لقد أثبتت المحكمة الجنائيّة الدوليّة بمدينة « لاهاي » ـ المولودة في أول يوليو ٢٠٠٢ م بموجب اتفاقيّة روما ١٧ / مارس ١٩٩٨ م ـ المعروفة بـ (ICC) بإصدار قرارها يوم الأربعاء : ٤ / مارس ٢٠٠٩ م (٦ / ربيع الأول ١٤٣٠هـ) بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير ، عبر مُدّعِيها العامّ « مورينو أوكامبو » أنّها كغيرها من المنظمات الدوليّة أداة استعماريّة فعّالة لخدمة الأطماع التي تتبنّاها الدول الغربيّة تجاه العالمين العربيّ والإسلاميّ ، لقد أثبت المدّعي العامّ العميل للغرب والأهداف الصليبية الصهيونيّة أن عمر البشير متورط في سبع جرائم حربيّة وإنسانيّة

خطيرة في الإقليم السوداني « دارفور » . وقد رفضت الحكومة السودانيّة ومعظم الحكومات الإسلاميّة والعربيّة هذا القرار الدوليّ الانتقائي بشدّة مُعْتَبِرَةً إيّاه دليلاً دامغًا على سياسات الكيل بمكيالين مع القضايا العربيّة والإسلاميّة ، وضربةً قاصمةً مُوَجَّهةً إلى مصداقيّة المنظمات الدوليّة .

إنّ المدَّعي العامّ « مورينو أوكامبو » الذي قبل قضية السودان لمحاكمة رئيسه عمر البشير في المحكمة الدوليّة ، كان قد رفض طلبات خاصّة في جرائم الحرب في فلسطين بذريعة أن « إسرائيل » لم تنضم إلى اتفاقيّة روما التي بسببها نشأت المحكمة الجنائيّة الدوليّة ؛ فكان واجبًا عليه أن لا يقبل قضية السودان ؛ لأنه هو الآخر لم ينضمّ إلى المعاهدة الروميّة المذكورة .

من ثَم قال البيان الصادر من السفارة السودانيّة في دول الكويت الشقيقة : إنّ قرار إحالة قضيّة « دارفور » إلى محكمة الجنايات الدوليّة معيب وانتقائيّ ، ويخالف مبادئ القانون الدوليّ . وذلك لما يأتي :

١ ـ إنّه يلزم السودان باتفاقيّة « روما » المؤسسة للمحكمة ، والسودانُ ليس طرفًا فيها ، الأمرُ الذي يخالف « اتفاقيّةَ » « فيينا » للمعاهدات .

٢ ـ فشل المدعي العام في تطبيق مبدأ التكامليّة ، وهو مبدأ جوهريّ في نظام « روما » الأساسي للمحكمة .

٣ ـ إن استهداف المدعي العامّ لرئيس جمهورية السودان وطلبه لتوقيفه وهو في سدّة الحكم ، فيه انتهاك لمبادئ القانون الدولي حول حصانة الرؤساء .

٤ ـ الأدلة التي قدّمها المدعي العامّ للمحكمة مشكوك فيها ؛ لأنها اعتمدت على شهادات أفراد وجماعات التمرد في « دارفور » الأمرُ الذي يؤكد من الناحية القانونيّة أنها شهادات مجروحة . وأن الإقرار بعدم تمكنه

من جمع بياناته من إقليم « دارفور » ـ مسرح الجرائم المدعاة ـ أو زيارته ، تؤكّد ضعف الأدلّة المقدمة .

٥ ـ لقد أقحم المدّعي العامّ نفسه في نشاطات سياسية سافرة تقدح في حياديّته ومصداقيته ، منها تضامنه العلنيّ مع أفراد وجماعات معروفة بعدائها لحكومة السودان مثل « تحالف إنقاذ دارفور Save Darfur » .

٦ ـ إن خطوة المحكمة الجنائية الدوليّة التي أقدمت عليها تُوَجِّه ضربة مباشرة لجهود الحكومة السياسيّة مع الحركات المتمردة ؛ وهو ما يشكّل تهديدًا لاستقرار « دارفور » .

٧ ـ إن إصدار هذا القرار يتجاوز الجهود العربية والأفريقية للإحاطة بأزمة « دارفور » ولا يأخذ متطلبات العدالة وتحقيق السلام والاستقرار في السودان واعتبارات معالجة الوضع في « دارفور » ولاسيّما تنفيذ اتفاق السلام بجنوب السودان والإعداد للانتخابات العامّة في البلاد خلال النصف الثاني من العام الجاري .

الرئيس البشير في زيارة إلى دافور

الخيار الإسلامي للبشير
وأزمة دارفور

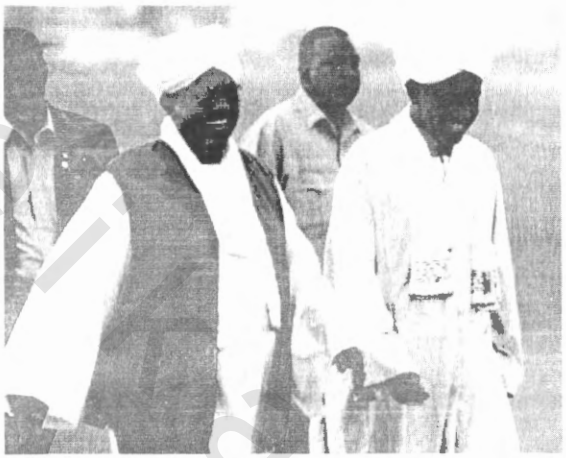

الحقيقة التي لا ريب فيها أن أزمة « دارفور » نشأت من فتنة الانقسامات الاجتماعية والعرقية والدينية والثقافيّة التي بذرتها القوى الاستعماريّة الغربية بمخطّطاتها الاستعمارية بقيادة الولايات المتحدة ـ التي هي رأس الشرّ بالنسبة إلى جميع الدول والأمم في العالم اليوم ـ وهذه المخطّطات ظلّت تجري منذ وقت طويل لاختطاف السودان .. منذ استقلاله في ١ / ١ / ١٩٥٦ م (١٥ / ١٢ / ١٣٧٥ هـ) وذلك لأنّ هناك أسبابًا ودواعي حَرَّكت القوى الغربيّة لاختطاف السودان وتطويقه والسيطرة عليه وتفتيته ، وعلى رأسها توَجُّهُه الإسلاميّ وانتهاجه الخيار الدينيّ وإصراره عليه رغم الضغوط الكثيرة التي مورست ضدّه ليتخلّى عن هذا الخيار ؛ فحوصر أحيانًا ، وأُلِّبت دول الجوار عليه أخرى ، وأعمل التدخّل لإشعال الحرب الداخليّة في جنوبه تارة ، ثم أشعلت فتنة « دارفور» حتى ينزعج ويتضايق جدًّا ، وينهزم أمام الدسائس ، وينزل لدى

رأي القوى الاستعماريّة . وقد تسارعت هذه المخططات مع مقدم ثورة الإنقاذ عام ١٩٨٩ م ؛ حيث تجلّى إصرار السودان على التشبث بالخيار الإسلاميّ ، وواصل تحقيق إنجازات أبرزت وجهه الحضاري الإسلامي ، وكانت قد لوَّثَتْه الحكومات العسكريّة واليساريّة السابقة . وظلّ النظام السوداني الماضي بمختلف توجّهاته العسكريّة واليساريّة يسير على درب التقسيم والتجزئة كما خطط الاستعمار الغربي له، جاء نظام ثورة الإنقاذ بقيادة عمر البشير، فواصل العمل على إنجاز استقلال حقيقي للسودان ، وحاول أن يقطع الطريق على النفوذ الغربي بكل صوره الخبيثة ، كما لم يرض بشكل من الأشكال أن تنجح محاولة غربيّة لإقامة علاقات مع العدوّ الصهيوني ، كما نجحت في عدد من الدول العربيّة حتى دول الجوار ودول المواجهة التي تصطلي بنار هذا العدوّ الخبيث المهين . وفي الوقت نفسه ظل النظام السوداني الذي يقوده رجله الرشيد عمر البشير يواصل تحقيق مشاريع تنمويّة زادت الدخل القوميّ في جانب وأزعجت القوى الاستعماريّة المتربصة بالسودان وبجمع الدول العربية والإسلاميّة الدوائر في جانب آخر ، كما شَكَّلت نقلة تنمويّة حضاريّة لفتت انتباه العالم ، وكان آخر هذه المشاريع « سدُّ مَرْوَى » الضخم الذي احتفل السودان بتدشينه كحدث تاريخيّ بارز في تاريخ السودان بل في تاريخ « أفريقيا » قبل يوم واحد من إصدار المحكمة الجنائيّة المزعومة قرارها ، أي يوم الثلاثاء ٣ / ٣ / ٢٠٠٩ ولا شكّ أن هذه الإنجازات التي حقّقها البشير لصالح بلاده كانت مبررات حقيقية لاتهام الغرب الاستعماريّ له ؛ لأنّ الغرب لن يرضى أن ينتهج أيّ قائد مسلم الخيارَ الإسلامي والخيارَ التنمويّ لصالح بلاده وصالح أمته ؛ لأنه إنما يرضى أن يكون كل قائد مسلم وقائد عربيّ عميلاً للغرب يخدم مصالحه الصليبية الصهيونيّة ومطامعه التوسّعيّة في بلاده وخارجها .

وقد أكّدت عدد من الصحف والمجلاّت الإسلاميّة والعربيّة أن الدراسات الأمريكيّة والغربيّة والصهيونيّة ما زالت منذ تولّي « الإنقاذ » الحكم في السودان عام ١٩٨٩ م تحذّر من « الحكم الإسلامي » في السودان؛ لأنّ « الحكم الإسلاميّ » ما إن يقوم في بلد حتى يجنّ جنون القوى الغربية والصهيونية الصليبية . وقد استشعرت هذه الدراسات الخطرَ على المصالح الصهيونية الصليبية المشتركة .

- مُخطَّط التنصير والهيمنة الذي تقوم به منظمات التنصير والاستخبارات تحت واجهات الإغاثة الإنسانية .

- المصالح الاستراتيجية للغرب في المنطقة وفي الدول الأفريقية الحليفة التي تجعل أراضيها قواعد عسكريّة لفرنسا وأمريكا .

- المصالح الصهيونية المتعلقة بالتغلغل في القارة الأفريقية لأسباب أمنية ـ بهدف حصار مصر والدول العربيّة ـ واقتصاديّة ـ نهب ثروات أفريقيا وإيجاد مناطق تجارة للمنتجات الصهيونية ـ وقد كشف الخبير الاستراتيجي السودانيّ « د . حسن مكي » عن أنّ الأطماع الصهيونيّة في نفط جنوب السودان زادت بعدما أوفدت القوى الصهيونية الخبيرَ « إيلياهو لونفسكي» للجنوب إبّان الحرب . وقدر حجم الثروة النفطية السودانيّة بـ ٧ مليارات من البراميل .

وقد كان الهدف من وراء مساندة حركات التمرد المسيحيّة في الجنوب وحركات التمرد في الغرب والشمال بين المسلمين الأفارقة والعرب ، هو استنزاف موارد السودان ، ومنعه من توحيد أراضيه في الشمال والجنوب ، حتى أن ميزانيّة الحرب الداخلية في تسعينات القرن الماضي كانت تستنزف ، كما أكدت المصادر السودانيّة ، نحو ٦٠ ٪ من ميزانيّة هذه الدولة .

المخططات الصهيونية

لتفتيت السودان:

□ □ □

وهناك مخططات صهيونية صليبية غربيّة مشتركة لتفتيت السودان جار تنفيذها فعلاً .

أولاً: مخطط استراتيجي أمريكي لتدشين ما يُسَمَّى « القرن الأفريقي الكبير » على غرار « الشرق الأوسط الكبير » والمخطط مُنَفَّذ منذ عهد « كلينتون » ولا يزال مُتَبَنًّى من قبل رجال « أوباما » .

ثانيًا: مخطط « دارفور » للتدخل فيها وفي السودان: إن إقليم « دارفور» السوداني يشكل مساحةً حجم دولة مثل فرنسا ، وظلّ هو أرض القرآن ، ومنارة لنشر الإسلام ، ومثّل دائمًا خطًّا فاصلاً بين العالمين العربي الإسلامي والأفريقي النصراني واللاديني ؛ من ثم استهدف الغرب تفتيته من السودان وفصله عنه وتفويضه لقوى متمردة موالية للغرب ساعية لإيقاف المدّ الإسلامي المتنامي وحصره عن التمدّد تجاه غرب أفريقيا .

ثالثًا: وهو الأهمّ والأخطر: هناك تحرك أمريكي غربيّ على ضغط متصل فاعل من زعماء صليبيين صهاينة للتدخّل في « دارفور » ؛ فشُكِّل (تحالف إنقاذ « دارفور ») الذي يضمّ ١٥٠ جماعة دينية وإنسانية ويحركه أصلاً اللوبي الصهيونيّ والصليبيون المتشدّدون . وذلك بحجة إنقاذ أهالي « دارفور » الأفارقة من الإبادة التي تقوم بها ـ كما تزعم القوى الغربيّة ـ القبائل العربيّة ، رغم أنّ سكّان « دارفور » جميعهم مسلمون ، بعكس مزاعم جنوب السودان بأن النصارى فيه مُضْطَهَدون من حكومة الشمال

المسلمة ، رغم أن نسبتهم ١٧ ٪ من السكان مقابل ٨١ ٪ من المسلمين ، والباقي وثنيّون .

ويؤكّد حرص القوى الصهيونية الصليبية على تفتيت السودان بقوة وفي عجلة قول وزير الأمن الداخلي الصهيوني « آفي ديختر » في محاضرة نشرتها الصحف العبرية يوم ١٠ / أكتوبر ٢٠٠٨ م (الجمعة : ٩ / رمضان ١٤٢٩ هـ) ردًّا على سؤال : لماذا تتدخلون في شؤون السودان الداخلية في الجنوب سابقًا وفي دارفور حاليًا ؟ : « إن الهدف هو تفتيت السودان وشغله بالحروب الأهلية ؛ لأنه بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكّانه يمكن أن يصبح دولة إقليميّة قويّة ، وإنّه يجب أن لا يُسْمَح لهذا البلد ـ رغم بعده عنّا ـ بأن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربيّ ؛ لأن موارده إنْ استُثْمِرَتْ في ظلّ أوضاع مستقرة ، فسوف تجعل منه قوة يُحْسَب لها ألفُ حساب ؛ ولذلك كان لابدّ أن نعمل على إضعاف السودان وانتزاع المبادرة منه لبناء دولة قويّة موحدة . وهذا من ضرورات دعم وتعظيم الأمن القوميّ الإسرائيليّ » . (المجتمع / العدد ١٨٤٣) .

إن تصريح وزير الأمن الداخلي الصهيوني يؤكدّ حتى لكل قائد مسلم أو عربيّ يود أن يخادع نفسه وقومه في شأن الاعتماد على القوى الغربيّة الصهيونيّة والصليبية : إنّه يجلّى أن الغرب لن يحتمل أيّ دولة مسلمة أو عربيّة تشمّ منه رائحة الوعي ، ورائحة الاستعداد الاقتصادي ، فضلاً عن رائحة الاستعداد العسكري .

من ثم تطلق دائمًا ضجّة القوة النووية الباكستانيّة ، وتقول : إنها غير مصونة ، وإنها تكاد تطالها أيدي « الطالبان » أي أيدي القوة الإسلاميّة ؛ لأن كلمة الطالبان أصبحت رمزًا عندها على القوى الإسلاميّة وعلى جميع المسلمين المتدينين المتمسكين بالإسلام وشريعته .

ومن ثم لا تودّ هي أن تنهض دولة عربية أو إسلامية اقتصاديًّا أو عسكريًّا ، أو تبقى موحدة مرطدة الأركان ؛ ولذلك تثير دائمًا فيها اضطرابات وقلاقل على جميع الأصعدة .

إنّ قرار توقيف عمر البشير مؤامرة غربية أمريكية صهيونية صليبية تُؤَكِّد لكل قائد مسلم وعربيّ أنّه ليس بمنجاة من الغرب ومؤامراته إذا استقلّ برأيه ، وتمسّك بدينه ، واتّجه نحو تنمية بلاده ، وقادها باسم الإسلام، وهدى القرآن .

لا تزال الدول العربيّة والإسلاميّة خافتة الصوت ، تجاه هذا القرار الانتقائي الشيطاني الذي عملت القوى الصهيونية الصليبية الغربيّة على إصداره مستترّة بمحكمة دولية جنائيّة مزعومة ، كما صنعت في شأن الهجوم الصليبي الصهيوني على أفغانستان والعراق الذي يكاد يلتهم الآن باكتساح ؛ ليأتي بعدها دور دولة مسلمة أخرى .

❖❖❖❖

فريق دولي يؤكد براءة الحكومة السودانية

□ □ □

زيارة كولن باول وكوفي أنان للإقليم :

قام مجلس الأمن بإنشاء فريق دولي تحت سلطة ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة لدعم السلام في السودان ، وقرر السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي أنان أن يتوجه إلى دارفور بنفسه ليرى على الواقع الحالة الموجودة هناك ، وفي الوقت نفسه أعلن كولن باول وزير خارجية الولايات المتحدة أنه سوف يتوجه هو الآخر إلى موقع الأحداث في هذا الإقليم بغرب السودان.

واستبق الرئيس السوداني عمر البشير زيارة كل من باول وأنان بالإعلان عن مبادرة لنزع أسلحة المليشيات الموالية للحكومة المعروفة باسم « الجنجويد » ، كما أعلن عن بعض التغييرات السياسية بشأن دارفور أصبح بموجبها وزير الداخلية عبد الرحيم حسين ممثلاً له في الإقليم ، فطالب الوزير بعودة المواطنين إلى قراهم لكي يشعروا بالأمن والاستقرار خاصة وأن الحكومة أنشأت معسكرات للنازحين لاستيعاب حوالي ٤٢ ألف نازح، ووفرت جزءًا كبيرًا من المواد الغذائية وساعدتها الدول المانحة في سد الحاجات الغذائية للسكان والمشردين ، وكان الأمر يتطلب توفير نصف مليون طن من المواد الغذائية لتغطية حاجة المشردين وسكان المعسكرات ، وأزالت الحكومة السودانية القيود التي كانت تفرضها على تحركات منظمات الغوث العاملة في الإقليم وأصدرت توجيهاتها للجهات الرسمية لتسهيل منح تأشيرات الدخول لها مع إعفائها من الرسوم الجمركية ، وجدير بالتنويه هنا أن هذه المنظمات لم تكن كلها تعمل من أجل إنقاذ الموقف في دارفور فقد كان كثير منها يدخل دارفور لكي يتقصى الحقائق ويتصل بالمتمردين ويساعدهم ويوجههم للوقوف في وجه الحكومة السودانية مما أعاق عملية التوصل إلى حل ناجح لمشكلة دارفور .

وزار كولن باول وكوفي أنان إقليم دارفور في يونيه ٢٠٠٤ وشاهدا آثار الأحداث على الطبيعة كما شاهدا إجراءات الحكومة السودانية لحل الأزمة وإقامتها لمعسكرات لاستيعاب النازحين ، ومثلت هذه الزيارة ضغوطًا على الحكومة السودانية للإسراع في إيجاد حل عاجل للأزمة ، ولكنها أعطت الحكومة فرصة لتوضيح وجهة نظرها للمتهمين بالمسألة السودانية ، وحصلت الحكومة على وعد من سكرتير عام الأمم المتحدة بمنحها وقت كاف للعمل على حل أزمة دارفور ـ مقداره ٩٠ يومًا ـ وأعرب كولن باول عن دعم الولايات المتحدة للسودان لحل هذه الأزمة الإنسانية ، ورفض باول أثناء زيارته وصف ما يحدث في دارفور بأنه تطهير عرقي .

وكرد فعل للموقف الإيجابي من جانب الحكومة السودانية وعدت المنظمة البريطانية لإعفاء الديون بدراسة إمكانية جدولة ديون السودان الخارجي والبالغ نجمها ٢٥ مليار دولار قبل عقد مؤتمر الدول المانحة في أوسلو خلال شهر نوفمبر عام ٢٠٠٤ .

وفي غضون ذلك أعلنت الناطقة باسم برنامج الغذاء العالمي « كرستينه رتيوم » أنه على الرغم من الآمال الكبيرة التي علقت على زيارتها باول وأنان إن العنف والتسيب لا يزالا قائمين وأن الوضع لم يتحسن في دارفور؛ لأن المعارك لا تزال دائرة في جنوب شرق مدينة نيالا ، وأن القوات الحكومية شنت هجومًا على المتمردين وقصفت القرى بطائرات الأنتونوف، واتهمت منظمة العفو الدولية الجنجويد بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ارتكبت بعض الأخطاء في دارفور . استؤنفت المفاوضات بين الحكومة وحركتي التمرد في مقر الاتحاد الإفريقي أديس أبابا ، وحاول المتفاوضون التوصل لتسوية النزاع ، ولكن المحادثات ثم تعليقها في ١٨ يوليو ٢٠٠٤ .

وفي إطار تعهد الحكومة السودانية بملاحقة المليشيات المسلحة الخارجين على القانون في الإقليم أصدرت المحكمة السودانية الخاصة بالأحداث مقرها مدينة نيالا عاصمة جنوب دارفور أحكامًا بالسجن لمدة ست سنوات ، مصادرة السلاح والغرامة بمبلغ مليون جنيه ، وبقطع الأيدي ، والأقدام لعشرة أفراد من الجنجويد بتهمة تأجيج الصراع في ولاية دارفور ، وأمرت الحكومة تشكيل لجنة سودانية مستقلة لتقصي الحقائق حول الانتهاكات التي مست حقوق الإنسان في دارفور برئاسة رئيس القضاء الأسبق البروفيسور دفع الله الحاج يوسف ، وعضوية عدد من القانونيين المحايدين .

أغرب قرار لمعاقبة السودان

كيف واجهه البشير

□ □ □

قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٦

اجتمع مجلس الأمن الدولي في ٣٠ يونيو ٢٠٠٤ وأصدر قراره رقم ١٥٥٦ الذي دعا فيه الحكومة السودانية للتحرك خلال ٣٠ يومًا لنزع سلاح ميليشيات الجنجويد التي ألقت الدول الغربية والأمم المتحدة عليها مسؤولية تفاقم أزمة دارفور مع اعتقال المسؤولين عن الفظائع التي تم ارتكابها، واستكمال تنفيذ الحكومة لخطة عودة النازحين إلى الإقليم

طواعية، على أن يقدم ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة في السودان إيان برونك تقريرًا خلال شهر يبدأ من ٣٠ يوليو ٢٠٠٤ ليحدد مدى التزام حكومة السودان بقرار مجلس الأمن، وفي حالة عدم تنفيذ الخرطوم لهذه المطالب فإن المجلس يحذر من أنه سينظر في اتخاذ تدابير أخرى ضد

الحكومة السودانية ، ولم يتضمن قرار مجلس الأمن فرض عقوبات بترولية على السودان ، وكانت الولايات المتحدة قد قدمت - بعد انتهاء مهلة الشهر المحددة للحكومة السودانية من مجلس الأمن - مشروعًا « لفرض عقوبات ضد السودان في مجال تصدير البترول » ، وهي تهدف من وراء استصدار هذا القرار إلى شل قدرة حكومة السودان حتى في محاولاتها لتحسين أحوال السودان بما فيه الجنوب ودارفور ذلك لأن البترول الذي يصدره السودان - ومقداره وقتها حوالي ٣٠٠ ألف برميل يوميًا - يشكل العمود الفقري لميزانية الحكومة ، فإذا ما استبعد هذا المورد بدا العجز الشديد في ميزانية البلاد واستحال عليها إجراء أي إصلاح أو تقدم.

كذلك فإن الولايات المتحدة كانت تهدف من وراء منع تصدير البترول السوداني إيقاف نشاط وإنتاج الشركات المستخرجة له وهي شركات صينية وماليزية وهندية ، وهذا يضر بمصالح تلك الشركات ، ويفتح المجال أمام الشركات الأمريكية للتغلغل والسيطرة على إنتاج واستخراج وتكرير وبيع البترول السوداني بعد ذلك ، والواقع أن إضعاف قدرة حكومة السودان على تغطية النفقات القومية اللازمة لها - في مجالات مختلفة عسكرية ، وإنتاجية ، وصحية ، وتعليمية ، .. الخ - معناه سقوطها ، وهذا ما تمهد له القوى المعادية ، وذلك لعدم رغبتها في استمرار حكومة ذات توجهات أصولية تعتبرها الولايات المتحدة معادية لها ، وسقوط الحكومة السودانية يؤدي إلى فشل سياسات الوحدة القومية في البلاد ، ومنع تنفيذ الاتفاقات المنعقدة مع جنوب السودان مما يجر إلى تفتيت السودان واستغلال ثرواتها الواسعة بواسطة القوى الخارجية الطامعة فيه ، إلا أن كل ما ترجوه الولايات المتحدة والدول السائرة في ركابها ليس من الحتمي تحقيقه كما تتمنى بالضبط ذلك لأن دور الشعوب والقوى العالمية والظروف الإقليمية في الأجندة السياسية العالمية وليس في أجندة أمريكا وحلفائها.

مشروع أمريكي ضد البشير

□ □ □

لقي المشروع الأمريكي - الذي نادى بفرض عقوبات على السودان - الرفض من جانب المجموعة العربية والصين التي اعترضت على المشروع وأبدى مندوبها في الأمم المتحدة تحفظ بلاده عليه ، وهدد باستخدام حق « الفيتو» إذا جرى التصويت على هذا المشروع ما لم يتم تعديله ، واستبعاد مسألة العقوبات البترولية منه ، وصدر قرار مجلس الأمن مقرًا بأن على الحكومة السودانية اتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير للحفاظ على أرواح أهالي دارفور ، وبالرغم من أن القرار لم يتضمن فرض عقوبات على السودان فإنه لوح بها مما جعل ممثل كل من باكستان والجزائر في مجلس الأمن يرفضان القرار وتمتنع الصين عن التصويت .

واعتبر السودان ذلك موقفًا إيجابيًا من جانب الصين ، أما في مصر فجرت اتصالات دبلوماسية مع الصين وحضر وزير الخارجية الصيني إلى مصر والتقى بنظيره المصري أحمد أبو الغيط في ذلك الوقت الذي أثنى على الموقف الصيني، وعلى تلويح بكين باستخدام حق الفيتو ضد أي قرارات تقول بفرض عقوبات على السودان ، والواقع أن الصين يتحتم عليها أن تستخدم حق الفيتو في حالة التصويت على قرار ينص على فرض عقوبات بترولية على السودان تمنعه من تصدير البترول لأن معنى ذلك الإضرار بمصالح الصين ذاتها حيث أن شركاتها هي التي تقوم باستخراج وتصدير البترول في السودان .

وإذا كان كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت قد وعد بإعطاء الحكومة السودانية مهلة قدرها ٩٠ يومًا لحل الأزمة وتنفيذ قرار مجلس الأمن المشار إليه عندما كان يزور السودان، إلا أن هذه المدة قد تقلصت بتوجيهات السياسية الأمريكية إلى ٣٠ يوّما فقط وقت صدور قرار مجلس الأمن الأول ضد الحكومة السودانية.

ووصف متحدث باسم الجيش السوداني مرحلة ممهدة لشن حرب تخطط لها الولايات المتحدة على السودان والدخول في سيناريو شبيه بما حدث في العراق.

وأعرب مبارك للفاضل المهدي مساعد الرئيس السوداني عن اعتقاده بأن مجلس الأمن والمجتمع الدولي يدركان أن مهلة الـ ٣٠ يومًا ليست كافية لحكومة السودان - أو لأية حكومة أخرى مهما كانت إمكاناتها - لحل الأزمة، ومن جانبه أعلن والي دارفور عثمان يوسف كبر أن الجنجويد جناح عسكري للقبائل الرعوية تكونت في مواجهة القوات المتمردة، وعندما عمت الفتنة استعانت الحكومة بقوات الدفاع الشعبي واستخبارات الحدود وهي قوات حكومية أساسًا، ولم تستعن بما يسمى بجماعات الجنجويد من قطاع الطرق واللصوص، وأكد وزير الدولة السوداني للشؤون الداخلية اللواء محمد هارون رفض بلاده لأي تلويح بدخول قوات أجنبية تحت مسمى قوات حفظ سلام.

وعمت العالم نذر حرب تدخل فيها الولايات المتحدة والدول التي تسير مع سياستها ضد الحكومة السودانية والميليشيات العربية في دارفور

بحجة مواجهة الإرهاب العربي ، وبدا وكأن المنطقة الوسطى في إفريقيا ومركزها دارفور سوف تكون ميدانًا لتصفية الحسابات بين الولايات المتحدة ووجدوا أن مقترح إرسال قوات عسكرية إلى دارفور لن يكون مؤيدًا من قبل الكونجرس بعد الذي حدث في العراق ، كما أن القرار لن يجد تأييدًا من أغلب دول مجلس الأمن التي رفض معظمها قرار الحرب على العراق - بزعامة الولايات المتحدة بالطبع - وكان في مقدمة الدول الكبرى الرافضة ألمانيا وفرنسا وروسيا والصين ، وربما تخشى الإدارة الأمريكية سقطة لا تقوم منها لذلك عدلت عن فكرة التدخل العسكري المباشر في دارفور في ذلك الوقت على الأقل .

وبذلك حدث تراجع مرحلي عن المخطط الأمريكي ، وأكد القائم بأعمال الولايات المتحدة في الخرطوم « جيرار جالوش » أن الحكومة السودانية شريك جيد في محاربة الإرهاب وتحقيق الاستقرار والتوصل إلى اتفاق سلام مع متمردي دارفور الذين دعتهم الولايات المتحدة للمشاركة في مفاوضات أبوجا التي عقدت في أواخر شهر أغسطس ٢٠٠٥ .